المختلف فيهم

للحافظ عمر بن شاهين

ت (٣٨٥ هـ)

ترتيب وتحقيق ودراسة

د. عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري

الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف
بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

مكتبة الرشد

الرياض

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٣٧١٢

فاكس ٤٥٧٣٣٨١



* فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠

* فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤

* فرع أبها: شارع الملك فيصل - هاتف ٢٢٩٦٠٠٩

* فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٢١٧٥

* فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦

المختلف فيهم


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام على نبي الأمة أجمعين ، وبعد :

فهذا الكتاب الذي بين أيدينا على صغر حجمه يعتبر من الكتب الهامة التي توضح لنا منهج الإمام الحافظ ابن شاهين - رحمه الله - ويعتبر في الوقت نفسه تكملة لكتابين له : أولهما : كتاب الثقات ، وثانيهما : كتاب الضعفاء والكذابين ، وقد أبرز المؤلف في هذا المصنف خلاصة آرائه في عدد من الرواة الذين ذكروا في الكتابين الآنفي الذكر حيث بلغ مجموعهم « سبعة وستين » راويًا . إلا أنه تساهل في الحكم على بعض الرواة لأنه اعتمد في حكمه على أقوال ابن معين ، والإمام أحمد دون غيرهما إلا نادراً . ولم يعتمد على الإمامين في كل ما قالاه عن راوٍ ما . ولأجل هذا وقع في تساهل عند الحكم ، وقد حاولت دراسة الرواة الذين تساهل في أمرهم ، وبينت سبب تساهله فيهم . ورغم وجود بعض الجوانب السلبية في أحكامه إلا أنه يغتفر له بجانب أحكامه التي أصاب فيها على كثير ممن أوردهم في مصنفه .

ويعد هذا الكتاب نموذجاً من نماذج المؤلفات التي حاول المؤلف فيها إظهار الحق وإبعاد التهمة عن بعض الرواة الذين ضعفهم بعض النقاد بما لا يوجب رد روايتهم .

وقد حاولت إبرازه حسبما قرره المصنف عند تأليفه له . ولما كانت النسخة التي اعتمدتها نسخة فريدة فيها الكثير من السقطات والتحريفات والتداخل في التراجم التي سوف أنبه عليها في الكلام على الكتاب ، فقد عانيت مصاعب جمة عند إخراجه للقارئ الكريم حتى ظهر بهذه الصفة التي أرجو أن أكون بذلت ما وسعني من جهد ، وإن وجد تقصير فالعفو عند الكرام يرتجى .

التعريف بالمؤلف

● اسمه ونسبه :

هو الإمام الحافظ ، المُسْنِد ، عمر بن أحمد بن عثمان ، المعروف بابن شاهين نسبة لجده والد أمه ، وهو بنسبته أشهر ، ويكنى بأبي حفص .

● مولده ونشأته :

ولد رحمه الله ، سنة سبع وتسعين ومائتين ببغداد ، ونشأ في بيت علم، حيث والده المحدِّث أحمد بن عثمان ، وأبو الطيب السمسار ، وجده لأُمه أحمد بن محمد بن يوسف بن شاهين الذي أكثر عنه في مصنفاته ، ويظهر لي من خلال دراستي للمواد التي نقلها الخطيب البغدادي عن ابن شاهين عن جده أنها كانت عبارة عن كتب لجده وجَدَها ورواها عنه (١) .

وقد بدأ بالسماع سنة ثمان وثلاثمائة ، وكان عمره وقت ذاك إحدى عشرة سنة .

● شيوخه وتلامذته :

سمع من محمد بن محمد بن الباغندي ، وشعيب بن محمد الذراع ، ومحمد بن هارون المُجَدِّر ، وغيرهم من الأئمة .

ومن تلامذته ، ابنه عبيد الله ، ويعتبر ناقل علم أبيه ، والإمام البرقاني لكنه لم يستكثر منه زهدًا فيه ، وأبو القاسم التنوخي ، وخلق كثير .

---

(١) الوجادة نوع من أنواع التحمل المعتبرة عند علماء الحديث . وقد أكثر المصنف في نقل المعلومات عن جده بهذا النوع .
قال في الضعفاء (ص٤١) قرأت في كتاب جدي عن ابن رشدين .... ونقل الخطيب البغدادي جملة من الأخبار عن ابن شاهين عن جده بهذه الكيفية .
انظر مثلاً : تاريخ بغداد (٦/ ١٨٦/ ٢٧٣ ، ٧/ ٩٠/ ٣٣٩/ ٣٥٣/ .) .

● ثناء العلماء عليه :

قال الإمام الدارقطني : ابن شاهين يلج على الخطأ ، وهو ثقة .

وقال الأزهري : ثقة ، عنده عن البغوي سبعمائة جزء .

وقال ابن ماكولا : ثقة مأمون ، سمع بالشام وفارس والبصرة ، جمع الأبواب والتراجم ، وصنف شيئًا كثيراً .

وقد عيب عليه أنه كان يصنف ولا يقابل ، ثقة في نفسه ، ومن أجل هذا وقع في أوهام وتصحيفات قبيحة سأبينها عند الكلام على منهجه في هذا الكتاب .

● مصنفاته :

يعتبر المصنف من الذين شاركوا في كثير من العلوم الشرعية ، ومن المكثرين في التصنيف ، وقد قال عن نفسه :

صنفت ثلاثمائة وثلاثين مصنفًا ، منها التفسير الكبير ألف جزء، والمسند ألفا وثلاثمائة جزء ، والتاريخ مائة وخمسين جزءاً . والزهد مائة جزء [(١)] .

وقال ابن أبي الفوارس : جمع وصنف مالم يصنفه أحد .

قلت : ولم نقف إلا على اليسير من مؤلفاته ، ومعظم المؤلفات التي ذكرها هو أو غيره ما زالت في عالم المجهول ، ولا نستطيع القطع بفقدانها، ولعل الله ييسر لنا الوقوف على بعض ما كنا نقرأ عن أسمائها دون أن نقف على أعيانها .

فمن مؤلفاته التي وقفت على أسمائها أو أعيانها مما يلي :

١ - الأفراد . جزء منه مخطوط في الظاهرية .

---

(١) قال الحافظ الذهبي : الجزء عشرون ورقة . سير أعلام النبلاء (٢/٥٥٨) .

٢ - الأمالي .

٣ - تاريخ أسماء الثقات . طـ بتحقيق السامرائي ، ومرة أُخرى بتحقيق القلعجي .

٤ - تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ، طـ بتحقيقي .

٥ - الترغيب في فضائل الأعمال . حققه د . صالح الوعيل لنيل درجة الدكتوراه وهو مطبوع .

٦ - جزء فيه أحاديث ابن شاهين عن شيوخه .

٧ - ذكر من اختلف في توثيقه وتضعيفه . وهو كتابنا هذا وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل .

٨ - فضائل شهر رمضان .

٩ - كتاب الجنائز .

١٠ - كتاب الصحابة ، ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٤) .

١١ - كتاب الصلاة .

١٢ - كتاب الناسخ والمنسوخ .

١٣ - الرباعيات ، منه نسخة مصورة لدى الشيخ حماد بن محمد الأنصاري برقم (٥٣٠) .

١٤ - فضائل فاطمة رضي الله عنها طبع بتحقيق أبي إسحاق الحويني وهو جزء صغير .

وقد استوعب د . صالح الوعيل - ذكر مؤلفات ابن شاهين في مقدمة تحقيقه لكتاب الترغيب في فضائل الأعمال . فأغنى عن ذكره في هذه العجالة .

● **وفاته :**

قال العتيقي :

مات في ذي الحجة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة [1] .

منهج المؤلف في الجرح والتعديل :

يعتبر المؤلف من الطبقة المعتدلة في طبقات النقاد الذين تكلموا في تضعيف الرواة ، وتوثيقهم حسبما قرره الإمام الذهبي رحمه الله .

إلا أن من يقرأ كتابه « الثقات » يلمس من خلال تتبعه للتراجم أنه من طبقة النقاد المتساهلين ، لأنه ينقل في كتابه عن النقاد عبارات تساهلوا فيها ، وربما يكون لهم قول آخر أشدّ مما نقله عنهم في ذلك الراوي فلا ينقله ، أو يكون للنقاد الآخرين كلاماً يخالف أقوال من نقل عنهم التوثيق فلا ينقله .

مثال ذلك :

قال المؤلف في ترجمة « إبراهيم بن طهمان » قال ابن معين : ثقة . وقال مرة أُخرى : صالح .

ونجد غير ابن معين يقول فيه : ضعيف مضطرب في الحديث .

فالمؤلف اختار قول ابن معين على قول ابن عمار الذي ضعفه .

وقال في ترجمة : الأحوص بن جوَّاب : قال يحيى في رواية عباس عنه : أبو جوَّاب ، ثقة . وهو أحوص بن جوَّاب .

بينما نجد لابن معين قولاً آخر رواه ابن أبي خيثمة عنه : ليس بذلك

---

(١) مصادر ترجمته .

تاريخ بغداد (١/ ٣٦٥) ، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٨٧) ، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٣٣) ، طبقات المفسرين للداودي (٢/ ٢) ، العبر (٣/ ٢٩) ، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٥٨٨) ، الإكمال لابن ماكولا (٤/ ٢٩١) ، شذرات الذهب (٣/ ١١٧) .

القوى، فتصرف المؤلف في كتابه يوحي بأن شرطه في كتاب الثقات نقل التوثيق فقط دون اعتبار التضعيف .

ولو انتقلنا إلى كتابه الثاني « تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين » فإننا نجد أنفسنا أمام إمام متشدد . إذ أنه ينقل في الرواة المترجم لهم عبارات الجرح فقط ، ولا يعتبر فيهم توثيق من وثقهم من النقاد ، لأن موضوع الكتاب جمع أسماء الرواة الذين ضعفهم النقاد ، فتردد المؤلف بين طبقتين من طبقات النقاد . طبقة المتساهلين في كتاب الثقات ، وطبقة المتشددين في كتاب الضعفاء . وللخروج من هذا التناقض يجب استبعاد الكتابين عن الدراسة لاثبات منهج المؤلف في الجرح والتعديل ، لأنه كان مجرد ناقل لأقوال الأئمة الذين سبقوه . ولم يكن ناقداً بمعنى المفهوم المصطلح عليه . وقد أدرك الحافظ ابن حجر هذه الحقيقة، فكان يقول إذا أراد نقل معلومة من الكتابين:

ذكره ابن شاهين في الثقات ، أو : ذكره في الضعفاء ، ولا يقول : وثقه ابن شاهين ، أو ضعفه ابن شاهين ، والفرق شاسع بين العبارتين .

وقد أثبت المؤلف رحمه الله لنفسه صفة النقل دون النقد ، وذلك في مقدمة كتابيه حيث قال في مقدمة كتابه « تاريخ أسماء الثقات » :

« كتاب الثقات ممن روى الحديث ممن انتهى إلينا ذكره عن نقّاد الحديث ممن قبلت شهادته واشتهرت عدالته ، وعرف ، ونقل ، مثل يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، وعثمان بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ، وأحمد بن صالح ، ومثل من تقدمهم ، ومثل من قاربهم [١] » .

وقال في مقدمة كتابه «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين » .

---

(١) تاريخ أسماء الثقات (ص٢٥) .

ذكرت هؤلاء في كتابي هذا على مثل ما ذكرت الثقات .

قلت : يعني في الترتيب والاعتماد على أقوال النقاد الذين ذكرهم في مقدمة كتابه « تاريخ أسماء الثقات » .

ويبقى الكتاب الذي بين أيدينا لإثبات منهج المؤلف ، فقد رجعت إلى تراجم الرواة فيه فقارنت بين حكمه وحكم غيره في الرواة الذين بلغ عددهم ثمان وستين ترجمة فوجدته تساهل في الحكم على سبع تراجم فقط أما الباقي فقد وافق غيره من النقاد ، والذي تساهل فيه يعادل عشر الكتاب تقريباً وهو قليل ، والقليل يوهب للكثير الذي أصاب فيه . وثبت لي أن الإمام الذهبي حين جعله في مرتبة المعتدلين كان موفقاً في حكمه والله أعلم.

● التعريف بالكتاب :

عنوان الكتاب هو « المختلف فيهم » : وهو عبارة عن الرواة الذين اختلف النقاد في توثيقهم وتضعيفهم ، وقد حكم المؤلف عليهم تبعاً لما ترجح له من الأقوال ،ويظهر لي من خلال تتبعي لهذا النوع من المصنفات أنه كان من أوائل الذين تطرقوا لهذا النوع من التصنيف، ولم يسبقه أحد غير ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في كتاب سماه « الفصل بين النقله » وأشار إليه في « كتاب الثقات ٦/ ٢٧» في ترجمة إبراهيم بن طهمان حيث قال : «له مدخل في الثقات ومدخل في الضعفاء ، وقد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات ، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات سنذكره إن شاء الله تعالى في كتاب « الفصل بين النقلة « إن قضى الله ذلك ، وكذلك كل شيخ توقفنا في أمره ممن له مدخل في الثقات والضعفاء جميعاً » .

وممن ألف في هذا النوع من المتأخرين الحافظ المنذري (ت٦٥٦هـ)حيث عقد فصلاً في آخر كتابه « الترغيب والترهيب (٤/ ٢٦٧) » ذكر الرواة المختلف فيهم المشار إليهم في هذا الكتاب ، إلا أنه لم يجتهد فيهم كما

اجتهد ابن شاهين ، بل نقل أقوال النقاد المضعفين والموثقين وهو لا يختلف عن غيره من كتب التراجم إلا في العنوان فقط[1] .

« منهج ابن شاهين في كتابه » :

حوى الكتاب « ٦٨» ترجمة ممن ذكرهم في الثقات وأعادهم في الضعفاء، ويظهر لي أن أحداً من تلاميذه أخرج جماعة من الرواة المذكورين في الكتابين ثم عرضها على المؤلف ليعطي حكمًا نهائياً عن ذلك الراوي ، وقد صدَّر الرواة بعبارة « روى ابن شاهين » في كل ترجمة من تراجم هذا الكتاب ، وبعد إيراد التضعيف والتوثيق . يبدأ حكم ابن شاهين بعد عبارة « قال أبو حفص » : وقد أجاد المؤلف في حكمه على العموم إلا أنه تساهل في تراجم محدودة بينتها في مواضعها أثناء التحقيق .

أنظر مثلاً رقم :- ٥ - ٢٤ - ٢٥ -

ووقع في أوهام شنيعة أدى ذلك إلى إصدار حكم مخالف للجمهور ، وقد بينت ذلك أيضاً في مواضعها أثناء التحقيق .

أنظر مثلاً الترجمة رقم :- ٢٠ - ٣٨ - ٤١ - ٤٧

وهاتين الملاحظتين تؤكد قول القائل : أنه كان يلج على الخطأ . وقد وقع في هذه الأخطاء ، لأنه كان لا يقابل ما كان يكتبه بعد الفراغ منه ، ثقة في نفسه . ثم إن جلَّ اعتماده على قولين لإمام واحد ، أو قول واحد لإمامين في راوٍ واحد ، ولو أنه تتبع أقوال الأئمة ، واتسع صدره لإيرادها لما وقع منه التساهل ، ولأعطى صورة واضحة ، ولكنه لم يفعل .

وقد رتبه على حروف المعجم إلا أنه لم يلتزم الترتيب الدقيق ، وهذه عادته

(١) أفرده الأستاذ ماجد بن محمد بن أبي الليل ، وطبعه مع رسالة المنذري في الجرح والتعديل .

في كتابه الثقات والضعفاء ، فهو يذكر مثلاً حرف الحاء ، ويذكر ترجمة حماد ابن نجيح ، ثم الحجاج بن أرطأة ، ثم الحكم بن ظهير ، وهكذا .

وصف النسخة : اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على نسخة ابن يوسف بمراكش ، وهي نسخة تكاد تكون كاملة ، وفيها نقص يسير ، وقد اعتمدت في استدراك ذلك النقص من النسخة المطبوعة مع كتاب تاريخ جرجان للسهمي ، وهي نسخة ناقصة بمقدار الثلثين ، أو أكثر ، وقد عانيت أثناء تحقيقي مصاعب جمة ، لأن النسخة المتوفرة لدي فيها تداخل في التراجم ، وهذا التداخل كان في أصل المخطوط .

مثال ذلك :

ذكر في ترجمة عبد الله بن عمر العمري ، أن يحيى بن معين قال : ابن ثوبان أصله خراساني نزل الشام .... أنظر الترجمة رقم (١٩) في المخطوط .

وابن ثوبان هو عبد الرحمن بن ثابت ، وليس له تعلق بترجمة عبد الله العمري ، وفي ترجمة ابن ثوبان في أصل المخطوط ، لم يذكر فيه شيئًا . بل ذكر اسمه ، وذكر بعده ترجمة نصر بن باب .

وقد عملت جهدي لالحاق كل عبارة في مكانها الحقيقي ، وأحسب أني وفقت في ذلك بحمد الله تعالى .

• نسبة الكتاب للمؤلف :

اعتمد الحافظ ابن حجر رحمه الله على هذا الكتاب ونقل منه عدداً من التراجم التي رجح المصنف فيها جانباً من جوانب الجرح والتعديل .

فمن تلك المواضع ما ذكره في ترجمة أسد بن عمرو البجلي ، إلا أنه لم يسم الكتاب بل نقل ترجيح ابن شاهين ، انظر الترجمة رقم « ٢ » ويقارن

بلسان الميزان (١/ ٣٨٤) ، وهذا الترجيح مأخوذ قطعاً من كتاب المختلف فيهم. والترجمة رقم (٤) ويقارن بتهذيب التهذيب (٢/ ٩٧) والترجمة رقم (١١) ، ويقارن بتهذيب التهذيب (٣/ ١٦٩) حيث صرح باسم الكتاب في هذين الموضعين .

● **نماذج من أحكامه التي تدل على اعتداله .**

قال المؤلف في ترجمة :

١ - « أبان بن أبي عياش » :

« وقد روى عن أبان نبلاء الرجال فما نفعه ذلك ، ولا يعتمد على شيء من روايته إلا ما وافق عليه غيره ، وما تفرد به من حديث فليس عليه عمل».

قلت : وقول المؤلف هنا لا يخرج عن قول غيره . فأبان متروك ، ولا يعتمد عليه في شيء من الروايات إذا انفرد ، وأشار الإمام الذهبي إلى أن أبا داود أخرج له مقروناً بغيره [(١)] .

وقال في ترجمة :

٢ - « أسد بن عمرو البجلي » :

ويزيد بن هارون في الطبقة العليا على ابن عمار ، وقوله : لا بأس به ، ليس مثل قول يزيد : لا تحل الرواية عنه .

قلت : اختيارالمؤلف لقول يزيد بن هارون ، وافقه اختيار الذهبي «ضعيف»[(٢)] .

وقال في ترجمة :

٣ - « الحجاج بن أرطأة » :

---

(١) الكاشف : (١/ ٧٥) .

(٢) ديوان الضعفاء : (١٩) .

إن للأسانيد نقاداً ، فإذا لم يعرف الإنسان ما يكتب ، وما يحدث به نسب إلى الضعف .

قلت : وهذا القول وافقه الحافظ ابن حجر حيث قال : حجاج ، صدوق كثير الخطأ والتدليس (١) .

وقال في ترجمة :

٤ - « يونس بن خباب » :

وهذا الكلام من يحيى - يعني قول يحيى - في يونس أقرب عندي ، لأنه من اشتهر ببدعته في السب للسلف ، ولا أحب توثيقه في حديث رسول الله ﷺ ، وقد ذكر عن يونس بن خباب أنه كان يتناول عثمان رضي الله عنه .

وقال في ترجمة :

٥ - « فرقد السبخي » :

له كلام في الزهد والرقائق ، وهو رجل صالح إن شاء الله ، وأما في الحديث ونقل علم رسول الله ﷺ ، فهو شيء آخر ، وليس ممن يدخل حديثه في الصحيح .

« عملي في الكتاب » :

أولاً : قمت بنسخ الكتاب ، وتصحيح الأخطاء التي وقفت عليها ، وألحقت العبارات الساقطة وجعلتها ضمن معقوفتين ، وأشرت إلى مصدر تلك العبارات في الحاشية .

ثانياً : قمت بإعادة ترتيب التراجم ترتيباً منطقياً ، لأن التراجم في الأصل

---

(١) تقريب التهذيب : (١/ ١٥٢) .

كانت متداخلة ، وجعلت لكل ترجمة رقمين ، الرقم العلوي يعني الترتيب الذي عملته ، والرقم الذي في أسفل الرقم الأول يعني ترتيب الأصل .

ثالثاً : عزوت العبارات التي أوردها المصنف نقلاً عن غيره إلى مصادرها الأصلية ، وبينت مواضع تلك العبارات في كتابيه (الثقات والضعفاء) .

رابعاً : نبهت على الأوهام التي وقع فيها المؤلف ،واستدللت على تلك الأوهام بأقوال غيره من النقاد .

خامساً : بينت المواضع التي تساهل فيها المؤلف ، وذكرت ما ترجح لدي من الأقوال .

سادساً : عملت فهرساً للرواة ، وآخر للمصادر التي اعتمدت عليها في تحقيق النص .

وفي الختام أرجو أن أكون ممن استطاع اظهار تراث كاد أن يندثر ، وأن يكون هذا العمل خالصاً لله تعالى ، وخدمة لسنة نبيه ﷺ .

كتبه :

د . عبد الرحيم بن محمد القشقري

حرر في ١/ ٤/ ١٤١١هـ

الفزاري وصالح بن سخام وزفر بن الهذيل وجعفر الأحمر وأبو عبيدة
مجاعة بن الزبير أسد بن عمرو البجلي قاضي واسط والخلاف فيه ح روى
ابن شاهين بإسناده عن يزيد بن هارون أنه قال لا تحل الرواية عنه
وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال هو والريح سوا لا شيء وإنما
إنما كان يبصر الرأي ه وقال محمد عبد الله بن عمار الموصلي أسد بن عمرو البجلي
صاحب رأي لا بأس به قال أبو حفص وليس كلام محمد عبد الله بن عمار
بمنزلة حجة على قول يزيد بن هارون لأن يزيد بن هارون وعثمان
ابن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن عمار لأن ابن عمار موصلي ويزيد بن
هارون واسطي وعثمان بن أبي شيبة كوفي فهما أعلم به ويزيد بن هارون
في الطبقة العليا على ابن عمار وقوله لا بأس به ليس مثل قول يزيد لا تحل
الرواية عنه **جابر الجعفي والخلاف فيه**
ح روى ابن شاهين عن عبد الرحمن بن مهدي قال سمعت سفيان الثوري يقول
ما رأيت أحدا أورع في الحديث من جابر ومنصور وعن سلام بن مطيع
أنه قال لي جابر الجعفي عندي خمسين ألف باب من العلم ما حدثت به
أحدا فذكرت ذلك لأيوب فقال أما الآن فهو كذاب وعن زائدة
أنه قال كان جابر الجعفي كذابا يؤمن بالرجعة وعن أبي حنيفة أنه
قال ما رأيت أحدا أكذب من جابر ولا أفضل من عطاء وعن يحيى بن معين
أنه قال [illegible] الجعفي لا يكتب حديثه ولا كرامة وقال يحيى مرة أخرى جابر
الجعفي ليس بشيء قال أبو حفص وهذه الروايات في جابر مختلفة جدا
[illegible] يقول الثوري لم أر أورع منه في الحديث ويقول أيوب السختياني
هو كذاب ويقول زائدة وأبو حنيفة هو كذاب ويقول يحيى بن معين

الورقة الأولى من النسخة الخطية

الورقة الأخيرة من النسخة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« رب يسر برحمتك »

حدث القاضي الشريف : أبو الحسن محمد بن علي بن محمد بن المهتدي بالله إجازة وغيره ، عن أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين الواعظ رحمه الله قال : « ذكر من اختلف العلماء ، ونقَّاد الحديث فيه ، فمنهم من وثقه ، ومنهم من ضعفه ، ومن قيل فيه قولان ، بينت ذلك بالتراجم ليعرف إن شاء الله » .

1/1 ذكر أبان بن أبي عياش والخلاف فيه

روى ابن شاهين بإسناده [1] عن شعبة قال : « لولا الحياء من الناس ما صليت على أبان بن أبي عياش .

وروى النضر بن شميل عنه أيضاً أنه قال : « لأن أقطع الطريق أحب إليَّ من أن أروي عن أبان » .

وعن علي بن مسهر قال : سمعت أنا وحمزة الزيات ، من أبان بن أبي عياش نحواً من ألف حديث ، قال : فأخبرني حمزة أنه رأى النبي ﷺ في المنام فعرضها عليه ، فما عرف منها إلا اليسير - خمسة أو أقل أو أكثر . قال: - فتركت الحديث عنه .

وعن أحمد بن حنبل أنه قرأ عليه ابنه عبد الله ، حديث عباد بن عباد فلما انتهى إلى حديث أبان بن أبي عياش قال : اضرب عليها [2] .

---

(١) الإسناد أورده المؤلف في كتاب الضعفاء في ترجمة أبان ، وكذلك رواية النضر وعلي ابن مسهر . انظر (ص٤٥) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال : (١/٢٠٨) .

وعن يحيى بن معين قال : أبان بن أبي عياش، متروك الحديث[١] .

وعن ابن عائشة قال : قال رجل لحماد بن سلمة : يا أبا سلمة تروي عن أبان بن أبي عياش .؟ قال : وما شأنه ؟ قال : إن شعبة لا يرضاه ، قال : فأبان خير من شعبه .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من حماد بن سلمة في تفضيل أبان على شعبة فيه إسراف شديد ، وليس هذا الكلام بمقبول . شعبة أفضل، وأنقل ، وأعلم . وقد روى عن أبان نبلاء الرجال فما نفعه ذلك ، ولا يعتمد على شيء من روايته إلا ما وافقه عليه غيره ، وما تفرد به من حديث فليس عليه عمل . وممن روى عنه من الثقات :

سفيان الثوري ، وحماد بن سلمة ، والفضيل بن عياض ، وطالب بن حجير ، ومهدي بن هلال الراسبي ، والماضي بن محمد ، وخليل بن مرة، ومطرف بن طريف ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وسابق بن عبد الله البربري، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ، ومحمد ابن جحادة ، وموسى بن خلف ، وسعيد بن بشير، ونافع بن يزيد ، وزياد ابن سعد ، ومغيرة السراج ، وداود بن الزبرقان، وإسماعيل بن عياش ، وموسى بن عقبة ، وهشام بن الغاز، وأبو إسحاق الفزاري (*) ، وهياج بن بسطام ، وزفر بن الهذيل ، وجعفر الأحمر ، وأبو عبيدة مجاعة بن الزبير[٢] .

---

(١) وقال الإمام أحمد : متروك الحديث ، وترك الناس حديثه مذ دهر من الدهر . العلل ومعرفة الرجال (٢/ ١٦١) ، التاريخ لابن معين (٢/ ٦) .

(*) تبدأ النسخة من عبارة - الفزاري . وما قبله ، من النسخة المطبوعة مع تاريخ جرجان .

(٢) قول المؤلف : ممن روى عنه من الثقات ، فيه نظر ، لأن الذين أوردهم ليسوا كلهم ثقات بل فيهم ضعفاء ، وهم : =

٢/٢ أسد بن عمرو البجلي . قاضي واسط والخلاف فيه

روى ابن شاهين باسناده عن يزيد بن هارون أنه قال : « لا تحل الرواية عنه[١] .

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال : « هو والريح سواء ، لا شيء في الحديث ، إنما كان يبصر الرأي » .

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي : « أسد بن عمرو البجلي. صاحب رأي لا بأس به » .

قال أبو حفص : وليس كلام محمد بن عبد الله بن عمار بتزكيته حجة على قول يزيد بن هارون ، وعثمان بن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن عمار ، لأن ابن عمار موصلي ، ويزيد بن هارون واسطي ، وعثمان بن أبي شيبة كوفي فهما أعلم به [٢] .

ويزيد بن هارون في الطبقة العليا على ابن عمار ، وقوله : لا بأس به ليس مثل قول يزيد : لا تحل الرواية عنه [٣] .

= ١ - مهدي بن هلال ، قال الإمام الذهبي : متهم بالوضع ، وأورده المصنف في الضعفاء ونقل فيه قول ابن معين : كذاب .
الضعفاء (١٧٣) رقم (٦٠٤) ، ديوان الضعفاء (٣٠٩) .
٢ - الماضي بن محمد، الغافقي. ضعيف من التاسعة. تقريب التهذيب (٢/ ٢٢٣).
٣ - الخليل بن مرة - الضبعي. ضعيف من السابعة. تقريب التهذيب(١/ ٢٢٨).
٤ - سعيد بن بشير - البصري. ضعيف من الثامنة. تقريب التهذيب (١/ ٢٩٢).
٥ - داود بن الزبرقان. متروك، وكذبه الأزوي من الثامنة. تقريب التهذيب (١/ ٢٣١).
٦ - هياج بن بسطام - التميمي. ضعيف من السابعة . تقريب التهذيب (٢/ ٣٢٥).
٧ - مجاعة بن الزبير - ضعفه الدارقطني . ديوان الضعفاء (٢٦٢) .

(١) في كتاب الضعفاء (ص٤٦) الترجمة رقم (٢) .

(٢) يقصد المؤلف بعبارته هذه ، أن أسد بن عمرو كوفي ، وعثمان بن أبي شيبة كذلك وبلدي الرجل أدري بابن بلده ، أما كونه واسطياً فلأنه تولى القضاء بواسط وعاش فيها دهراً ، فمن هنا كان يزيد بن هارون أعرف به من ابن عمار الموصلي .

(٣) يفهم من تصرف المؤلف أنه يرجح قول يزيد بن هارون : لا تحل الرواية عنه . ولكنه=

٣/٣ ـ جابر الجعفي . والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن عبد الرحمن بن مهدي قال : سمعت سفيان الثوري يقول : « ما رأيت أحداً أورع في الحديث من جابر ، ولا منصور [(١)] » .

وعن سلام بن أبي مطيع أنه قال : قال لي جابر الجعفي : « عندي خمسون ألف باب من العلم ما حدثت به أحداً » فذكرت ذلك لأيوب فقال: أما الآن فهو كاذب [(٢)] .

وعن زائدة أنه قال : « كان جابر الجعفي كذاباً يؤمن بالرجعة » .

وعن أبي حنيفة أنه قال : « ما رأيت أحداً أكذب من جابر ، ولا أفضل من عطاء » .

وعن يحيى بن معين أنه قال : «جابر الجعفي لا يكتب حديثه ولا كرامة».
وقال يحيى مرة أُخرى : جابر الجعفي ليس بشيء [(٣)] .

قال أبو حفص : وهذه الروايات في جابر مختلفة جداً . يقول الثوري: لم أر أورع منه في الحديث ،ويقول أَيوب السَّخْتياني : هو كذاب ، ويقول زائدة وأبو حنيفة : هو كذاب ، ويقول يحيى بن معين: كذلك .

= يعكر عليه إيراده لصاحب الترجمة ترجمة في كتابه الثقات تحت رقم « ١٠٥ » . حيث نقل عن ابن معين إنه قال : ثقة، وعن الإمام أحمد أنه قال : صدوق ، وفي كتابه الضعفاء اكتفى بالقولين الواردين عن يزيد بن هارون ، وعثمان بن أبي شيبة ، وذكر الحافظ ابن حجر أن ابن عمار له قول آخر ، وأنه قال: صاحب رأي ضعيف الحديث.
قال الحافظ : يمكن الجمع بين كلاميه - أي بين كلامي ابن عمار الموصلي - بأنه أراد بقوله : لا بأس به . أنه لا يتعمد ، وأنه تغير لما ضعف بصره فضعف حفظه . انظر تاريخ بغداد (٧/ ١٦) ، لسان الميزان (١/ ٣٨٤) .

(١) الثقات (ص٥٦) الترجمة رقم (١٧٠) .

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٨) .

(٣) التاريخ لابن معين (٢/ ٧٦) ، الضعفاء لابن شاهين (٦٥) .

وأقل ما في أمر هذا الرجل ، أن يكون حديثه لا يحتج به إلا أن يروي حديثاً يشاركه فيه الثقات ، فإذا انفرد هو بحديث لم يعمل به (*) لتفضيل سفيان له(١) .

٤/٤ ـ ذكر جعفر بن سليمان الضُّبَعِيِّ

روى ابن شاهين ، أن يحيى قال في رواية يزيد بن الهيثم عنه : جعفر بن سليمان الضبعي ، ثقة يتشيع وليس به بأس (٢) .

وفي رواية العباس بن محمد عنه أنه قال : ثقة ، وأن يحيى بن سعيد القطان كان لا يكتب حديثه (٣) .

وقال محمد بن عبد الله بن عمار : هو ضعيف (٤) .

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في جعفر من ابن عمار في ضعفه، ومن يحيى ابن سعيد في تركه لعلَّة المذهب. لأنه يُروى عنه أنه قيل له: تشتم أبا بكر وعمر؟ فقال شتمهما لا ولكن بغضاً، ما شئت(٥). وهو أستاذ عبد الرزاق.

(*) في الأصل - عليه . والتصحيح من القطعة المطبوعة من تاريخ جرجان .

(١) أرى أنه ضعيف لا يحتج به سواء شاركه الثقات أم لا . لأنه إذا انفرد فهو ضعيف ، وإذاشاركه الثقات فنأخذ بأحاديثهم وندع هذا أما الثوري فليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء . بل كان يؤدي الحديث على ما سمع لأنه يرغب الناس في كتابه الأخبار، ويطلبوها في المدن والأمصار .
انظر المجروحين (١/ ٢٠٩) .

(٢) الثقات (ص٥٥) ، الترجمة رقم (١٦٦) .

(٣) التاريخ (٢/ ٨٦) .

(٤) الضعفاء لابن شاهين (٦٦) ، الترجمة رقم (٩٣) .

(٥) قال ابن عدي : سمعت الساجي يقول :وأما الحكاية التي رويت عنه - يعني حكاية شتم الشيخين - إنما عنى به جارين كانا له ، وقد تأذى بهما ، يسمى أحدهما أبا بكر، ويسمى الآخر عمر ، فسئل عنهما فقال : السب لا ، ولكن بغضاً يا لك ، ولم يعن به الشيخين ، أو كما قال .
قلت : والذي يدل على هذا القصد ما ذكره ابن عدي في ختام ترجمته حيث قال : وقد روى في فضائل الشيخين أيضاً كما ذكرت ، وأحاديثه ليست بالمنكرة ، وما كان منها منكراً فلعل البلاء فيه من الراوي عنه .
وقال الإمام الذهبي تعقيباً على الساجي : ما هذا ببعيد. جعفر قد روى أحاديث من =

وقيل لعبد الرزاق : ممن أخذت التشيع ؟ فقال : من جعفر بن سليمان، وما رأيت من طعن في حديثه إلا محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي [بقوله جعفر بن سليمان . ضعيف] (١) .

٥/١٢ — الحارث الأعور ، والخلاف فيه

ذكر ابن شاهين بإسناده عن مغيرة ، وجرير بن حازم عن الشعبي أنه قال: الحارث الأعور من أحد الكذابين .

قال أبو حفص : وفي هذا الكلام من الشعبي في الحارث نظر، لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي ، وهذا يدل على أن الحارث صحيح في الرواية عن علي ، ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين مع علمهما وفضلهما يسألان الحارث، لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي ، فدل سؤالهما للحارث على صحة روايته .

ومع ذلك فقد قال يحيى بن معين : ما زال المحدثون يقبلون حديثه . وهذا من قول يحيى بن معين الإمام في هذا الشأن ، زيادة لقبول الحارث وثقته ، وقد وثقه أحمد بن صالح المصري إمام أهل مصر في الحديث ، فقيل لأحمد بن صالح ، قول الشعبي : حدثنا الحارث وكان كذاباً ؟ قال أحمد بن صالح : لم يكن يكذب في الحديث . إنما كان كذبه في رأيه (٢).

= مناقب الشيخين رضي الله عنهما . . . . انتهى بتصرف .
انظرالكامل (٢/ ٥٦٨)، ميزان الاعتدال (١/ ٤١٠) ، تهذيب التهذيب (٢/ ٩٥) .

(١) ما بين القوسين زيادة من تهذيب التهذيب (٢/ ٩٧) .

(٢) الضعفاء لابن شاهين (٦٩) رقم (١٠٤) ، الثقات (٧١) رقم (٢٨٢) .
قلت : قال الدوري عن ابن معين : لا بأس به .
وفي رواية الدارمي عنه : ثقة . وتعقبه الدارمي بقوله : لا يتابع عليه ، وقد نقل الإمام الذهبي عن ابن معين أنه قال : ضعيف . =

٦/٧ ـــ ذكر الحجاج بن أرطأة ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن حماد بن زيد قال : قدم علينا جرير بن حازم من المدينة فأتيناه [فتحدثنا عنده] (*) فقال جرير : ثنا قيس بن سعد عن حجاج ابن أرطأة ، قال : فلبثنا ما شاء الله ، ثم قدم علينا حجاج [ابن]ثلاثين أو إحدى وثلاثين – يعني سنة – فرأيت عليه من الزحام شيئا لم أره على حماد ابن أبي سليمان ، [ورأيت] مطر الوراق ، وداود بن أبي هند ، ويونس بن عبيد ، جثاة على ركبهم يقولون :يا أبا أرطأة ماتقول في كذا . ما تقول في كذا ؟

وعن يحيى بن معين أنه قال : الحجاج بن أرطأة . كوفي صدوق [وليس بالقوي] (١) .

وعنه أنه سئل مرة أُخرى عنه ، فقال : ضعيف .

= ومعنى هذا أن الإمام يحيى بن معين وافق غيره من الأئمة في تضعيف الحارث ، أما توثيق أحمد بن صالح فلا يعتمد عليه ، لأنه خالف جماعة من أئمة النقد منهم الإمام النسائي، وأبو حاتم الرازي والدارقطني وابن حبان ، والحق في أمره أنه ضعيف يتقوى حديثه إذا وجدنا له متابعاً . وقد روى له النسائي حديثاً واحداً في السنن مقروناً بابن ميسرة وآخر في اليوم والليلة متابعة .

أما تكذيب الشعبي وغيره فيحمل على أنه كان يكذب في حكايته ، أو في رأيه أما الحديث فلا . وقد أورد الحافظ ابن حجر أقوال النقاد فيه وتوصل إلى أن الشعبي كذبه في رأيه ، ثم قال الحافظ : في حديثه ضعف . ويرى الإمام ابن شاهين أنه ثقة . وهو تساهل منه رحمه الله .

انظر التاريخ لابن معين (٢/ ٩٣) ، الدارمي(٩٠) ، ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٥) ، تهذيب التهذيب (١/ ١٤٥) ، تقريب التهذيب (١/ ١٤١) .

(*) ما بداخل هذا القوس وما بعده من الأقواس ساقط من أصل المخطوط وقد أثبته من النسخة المطبوعة .

(١) الثقات (٦٧) رقم (٢٥٠) ، تهذيب التهذيب (٢/ ١٩٧) .

وعن زائدة أنه قال : اطرحوا حديث أربعة . حجاج بن أرطأة ، وجابر [وحميد ، والكلبي] [1] .

قال أبو حفص : [وهذا الكلام في حجاج بن أرطأة] من مثل زائدة بن قدامة عظيم ، وقد وافقه على ذلك يحيى بن معين في أحد قوليه ، وأما ما ذكره حماد بن زيد في حجاج ونبله ، وما رأى عِلْيَةً من العلماء يسألونه فليس بداخل في الروايات ، لأنه حكى أنه سمعهم يقولون : ما تقول في كذا ؟يريد الفقه ، وأبو حنيفة ، فقد كان من الفقه على ما لا يدفع من علمه فيه، ولم يكن في الحديث بالمرضي ، لأن للأسانيد نقاداً ، فإذا لم يعرف الإنسان ما يكتب ومايحدث به نسب إلى الضعف ، والله أعلم بذلك[2] .

٧/٨ ـــ ذكر ، الحكم بن ظهير ، والخلاف فيه

ذكر أبو حفص بن شاهين ، أن يحيى بن معين سئل عن الحكم بن ظهير؟ قال : ليس حديثه بشيء .

وقال يحيى مرة أُخرى : يروى عنه مروان فيقول:الحكم بن أبي خالد[3] .

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال : الحكم بن ظهير عندي صدوق ، وليس ممن يحتج به ، وكان فيه اضطراب وجفا الناس حتى استقصى[4] .

---

(١) الضعفاء لابن شاهين (١٤٩) رقم (١٤٩) .

(٢) يفهم من كلام المصنف أنه يضعف الحجاج ، ويفهم من تصرفه أنه يوثقه تارة – ولذا ذكره في الثقات – ويضعفه تارة أُخرى ولذا ذكره في الضعفاء ، وذكره الإمام الذهبي في معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد والحق فيه أنه لا يحتج بشيء من حديثه إلا بما صرح فيه بالسماع .

انظر. الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١٥٦)، معرفة الرواة للذهبي (٨٥)، طبقات المدلسين (٣٧).

(٣) الضعفاء لابن شاهين (٧٥) رقم (١٣٩) .

(٤) لم أقف على هذا القول في المراجع التي بين يدي ، وقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه عن ابن أبي شيبة أنه قال : لو كان فيه طباخ لحدثتكم عنه . وعن علي بن الحسين بن جنيد أنه قال: رأيت ابن أبي شيبة لا يرضى الحكم بن ظهير، ولم يدخله في تصنيفه. الجرح والتعديل (١/ ٢/ ١١٩) .

قال أبو حفص : وهذا الكلام في الحكم بن ظهير ، قد أجمع عليه قول من مدحه ، ومن ذمه ، وإذا قال من مدحه : أنه لا يحتج به ، وإن في حديثه اضطراباً ، فقد وافق قول يحيى بن معين . وبالجملة في أمره أنه لا يدخل في الصحيح [1] .

٨/٦ ــ ذكر حماد بن نجيح ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل قال : حماد بن نجيح ، ثقة ، مقارب في الحديث . روى عنه وكيع وأبو عبيدة الحداد [2] ، [وقال يحيى : حماد ابن نجيح ، ثقة] [3] .

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال : حماد بن نجيح ، ضعيف ، ليس يروي عنه أحد [4] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام والخلاف في حماد بن نجيح ، مقبول من أحمد ، ويحيى ، لأنهما إذا اجتمعا في الرجل بقول واحد ، فالقول قولهما ، وهو في عداد الثقات ، ولا يرجع إلى قول آخر معهما[5] .

---

(١) قلت : ولا يدخل في الحسن ، أيضاً . وقد حكم النقاد عليه بالضعف ، وثبت للحافظ ابن حجر أنه متروك .

انظر : تقريب التهذيب (١/١٩١) ، تهذيب التهذيب (٢/٤٢٧) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١/١٢٦) ، الثقات (٦٦)رقم الترجمة (٢٤٢) .

(٣) ما بين القوسين ليست في الأصل . وقد أضفتها بناء على قول المؤلف : وهذا الكلام والخلاف في حماد مقبول من أحمد ويحيى . وقد ذكر المؤلف في كتابه الثقات توثيق ابن معين .

(٤) الضعفاء لابن شاهين (٧٤) رقم الترجمة (١٢٩) .

(٥) قال الحافظ ابن حجر :صدوق من السادسة . تقريب التهذيب (١/١٩٧) ، قلت :كأنَّه راعى تضعيف من ضعفه فجعله في رتبة أقل من رتبة الثقة .

٩/٩ ـ ذكر حميد بن زياد أبي صخر ، والخلاف فيه

ذكر ابن شاهين ، أن أحمد بن حنبل سئل عنه فقال : ليس به بأس(١) .

وأن يحيى بن معين قال : هو ضعيف (٢) .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في حميد ، من أحمد ، ويحيى ، يوجب التوقف فيه . وكان حميد بن زياد صاحب علم بالتفسير ، وليس له حديث كثير . ولعل يحيى وقف من روايته على شيء أوجب هذا القول فيه ، والله أعلم (٣) .

١٠/١٠ ـ ذكر خالد بن يزيد بن أبي مالك ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن أحمد بن صالح وثقه (٤) .

---

(١) الثقات (٧٠) رقم (٢٦٧) .

(٢) الضعفاء لابن شاهين (٧٥) رقم (١٣٤) .

(٣) قلت : وفي رواية الدارمي عن ابن معين أنه قال : ليس به بأس ، والتضعيف الذي أورده المؤلف عن ابن معين ، فهو من رواية إسحاق بن منصور ، وابن أبي مريم عنه.
فعلى هذا، فإن لابن معين في الرجل قولين :
أولهما : التضعيف .
وثانيهما :التوثيق بقوله : ليس به بأس . فاتفق في هذا مع الإمام أحمد .
وقد أورده الحافظ ابن عدي في كتابه الكامل في موضعين ظناً منه أنهما اثنان .
الموضع الأول : في ترجمة حميد بن زياد ، وقال : وهو عندي صالح الحديث ، وإنما أنكرت عليه هذين الحديثين [المؤمن مؤلف] ، وفي [القدرية] .
الموضع الثاني : في ترجمة حميد بن صخر ، فقال يروي عنه حاتم بن إسماعيل .
وهذا وهم من الحافظ ابن عدي رحمه الله ، وسببه أن حاتم بن إسماعيل كان يسميه حميد بن صخر ، وهو وهم منه ، وإنما هو حميد بن زياد أبو صخر . كذا قال البغوي في كتاب الصحابة .
انظر تاريخ الدارمي (٩٥)رقم (٢٦٠) ، الكامل لابن عدي (٢/ ٦٨٤) ، ميزان الاعتدال (١/ ٦١٢) ، معرفة الرواة المتكلم فيهم للذهبي (٩٣) رقم (٩٧) ، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٢) .

(٤) قال الذهبي : قال أحمد بن صالح ، وأبو زرعة الدمشقي : ثقة ، وفي الثقات =

قيل لأحمد : فخالد بن يزيد بن صبيح ، كأنه أرفع من هؤلاء وأنبل ؟ فشد أحمد يده وقال : نعم [1] .

وعن أحمد بن حنبل أنه قال : خالد بن يزيد ، ثقة [2] .

قال أبو حفص : ولا أدري أراد أحمد بن حنبل خالد بن يزيد بن أبي مالك، أو خالد بن يزيد بن صبيح [3] .

وعن يحيى بن معين أنه قال : خالد بن يزيد بن أبي مالك ليس بشيء ، كذا قال في رواية العباس بن محمد عنه [4] .

وفي رواية المفضل بن غسان ، خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك يحدث عن أبيه عن جده هانيء أبي مالك الهمداني . وضعف يحيى هذا الشيخ .

قال أبو حفص : وهذا الكلام في خالد بن أبي مالك يوجب التوقف فيه لأن أحمد بن حنبل ، وأحمد بن صالح إذا اجتمعا على مدح رجل لم يجز أن يذم بضعف [5] ، والله أعلم .

١١ ذكر الخليل بن مُرَّة ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن أحمد بن [صالح] [6] ، سئل عن الخليل بن

= للمؤلف: ثقة صادق ، قاله عثمان بن أبي شيبة . ميزان الاعتدال (١/ ٦٤٥) ، الثقات (٧٧) رقم (٣١٥) .

(١) في تهذيب التهذيب (٣/١٢٦). قيل لأحمد بن صالح ..... إلخ .

(٢) الثقات (٧٧) رقم (٣٢١) .

(٣) الظاهر أنه أراد الثاني لأن النقاد على توثيقه .

(٤) وفي رواية الدوري أيضاً . ضعيف (٢/١٤٦) .

(٥) قلت: عدم التوقف فيه أولى . والمؤلف نفسه تردد في توثيق الإمام أحمد ، وأقل ما يمكن أن يقال فيه أنه يروي أحاديث مناكير .
أما الحافظ ابن حجر فقد قال فيه . ضعيف . تقريب التهذيب (١/ ٢٢٠) .

(٦) وقع في الأصل - ابن حنبل ، والصواب ما أثبته .

مرة ؟ فقال : ثقة . ما رأيت أحداً يتكلم فيه ، ورأيت حديثه عن قتادة، ويحيى بن أبي كثير صحاحاً ، وإنما استغنى عنه البصريون ، لأنه كان خاملاً ولم أر أحداً تركه [وهو ثقة] (١) .

وعن يحيى بن معين ، أنه ذم الخليل بن مرة (٢) .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في الخليل بن مرة يوجب الوقف فيه، لأن الخليل بن مرة قد روى أحاديث صحاحاً ، وروى أحاديث منكرة. وهو عندي إلى الثقة أقرب (٣) .

١٢/١٣ ـ ذكر داود بن فراهيج ، والخلاف فيه

ذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال : [كان] (*) شعبة يضعفه(٤)، وعن شعبة أنه ذكر داود بن فراهيج ، فقصبه - يعني تكلم فيه .

وعن يحيى بن معين أنه سئل عنه فقال : ضعيف .

وروي عن يحيى بن معين أيضاً ، أنه سئل عنه .؟ فقال : روى عنه شعبة، ليس به بأس (٥) .

---

(١) الزيادة من الثقات للمؤلف (ص٧٩) رقم (٣٣٢) .

(٢) في الضعفاء للمؤلف : في رواية المفضل قال : ذم أبو زكريا ، الخليل بن مرة . الترجمة رقم (١٧٩) .
قلت: في قول أحمد بن صالح : ما رأيت أحداً يتكلم فيه. نظر فقد تكلم فيه الأئمة: فقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي ، وقال ابن حجر: ضعيف. انظر التاريخ الكبير (١/ ٢/ ١٩٩) ، الجرح والتعديل (١/ ٢/ ٣٧٩) ، الضعفاء للنسائي (٩٨) ، تهذيب التهذيب (٣/ ١٦٩) ، تقريب التهذيب (١/ ٢٢٨) .

(٣) هذا القول نقله الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣/ ١٧٠) ولم يعلق عليه بشيء. وقال الحافظ ابن عدي : لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد ، وهو في جملة من يكتب حديثه وليس هو بمتروك الحديث . الكامل (٣/ ٩٣٠) .

(*) من النسخة المطبوعة .

(٤) الضعفاء لابن شاهين (٨٦) رقم (١٨٢) .

(٥) زاد في الثقات . قال فيه مرة أُخرى : هو ضعيف . الثقات (٨٢) رقم (٣٤٨).

قال أبو حفص : ليس هو في جملة من رد حديثه ، لا سيما أن ليحيى بن معين فيه قولين ، فقوله : لا بأس به ، له موضع ، غير أنه لا يدخل في الصحيح [1] .

١٣/١٤ ذكر ، زائدة بن أبي الرُّقاد ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين عن يحيى بن معين أنه قال : زائدة بن أبي الرقاد. ليس بشيء [2] .

وعن عبيد الله بن عمر القواريري أنه قال : لم يكن بزائدة بن أبي الرقاد بأس ، كتبت كل شيء عنده ، وأنكر الذي حدث به محمد بن سلام الجمحي قال : [حدثنا] (*) زائدة بن أبي الرقاد عن ثابت عن [أنس](*) عن النبي ﷺ قال لأُم عطية : يا أُم عطية ، إذا خفضت فأشمي ولا تَنْهكِي فإنه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج [3] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام في زائدة بن أبي الرقاد يوجب التوقف فيه، لأن يحيى بن معين ذمه ، والقواريري - وكان من نبلاء أهل العلم - مدحه وأنكر أن يكون حدث بحديث ثابت عن أنس هذا الذي حدث [به](*) محمد بن سلام . والله أعلم .

---

(١) قال أبو حاتم الرازي : تغير حين كبر ، وهو ثقة ، صدوق ، هكذا نقله الإمام الذهبي وتابعه سبط بن العجمي ، وربما كان هذا النقل من غير كتاب الجرح ، لأن القول الذي في كتاب الجرح مقتصر على عبارة « صدوق » .
وأورده ابن الكيال في المختلطين تبعاً للعجمي ، فإن صح هذا فيبحث عمن روى عنه قبل اختلاطه فيصحح حديثه إذا توافرت فيه شروط الصحة ومن روى عنه بعد اختلاطه منحصراً في قبول حديثه حتى نجد له متابعاً . أما قول ابن شاهين: إنه لا يدخل في الصحيح ، فصحيح .
الجرح والتعديل (١/٢/٤٢٢) ، التاريخ لابن معين (٢/١٥٣) ، الدارمي (١٠٨)، ميزان الاعتدال (٢/١٩) ، لسان الميزان (٢/ ٤٢٤) ، الكواكب النيرات (١٦٢) .

(٢) من كلام أبي زكريا برواية الدقاق (٦٤) رقم (١٥٤) ، الضعفاء لابن شاهين (٩٤) رقم (٢١٩) .

(*) من النسخة المطبوعة .

(٣) هذا الحديث أورده ابن عدي في الكامل (٣/ ١٠٨٣) وقال : هذا يرويه عن ثابت ، =

١٤/١٣ ذكر زكريا بن منظور ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال : زكريا بن منظور ، ليس بشيء، وأنه روجع مراراً فقال: ليس بشيء، قال : وكان طفيلياً[(١)] .

وعن أحمد بن صالح ، أنه سئل عن زكريا بن منظور شيخ روى عنه الحزامي والترجماني ؟ فقال : ليس به بأس[(٢)] .

قلت لأحمد : هو من ولد ثعلبة بن مالك القرظي . ؟ فلم يحفظ ذلك .

قال أبو حفص: هو زكريا بن منظور بن عقبة بن ثعلبة بن أبي مالك[(٣)] .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في زكريا بن منظور يوجب التوقف فيه ، لأن يحيى ذمه ، وروجع فيه فذمه ، وقال :هو طفيلي ، والطفيلي لا يبالي [من أين] [(*)] كان مطعمه ، ومن كانت هذه صورته في المطعم خفت أن

= زائدة بن أبي الرقاد ، ولا أعلم يرويه غيره . وزائدة ابن أبي الرقاد له أحاديث حسان، يروي عنه المقدمي والقواريري ، ومحمد بن سلام وغيرهم ، وهي أحاديث إفرادات وفي بعض أحاديثه ما ينكر .

ورواه الطبراني أيضاً ، وقال : تفرد به محمد بن سلام .

ومحمد بن سلام الجمحي ، لا يكتب عنه الحديث . وإنما يكتب عنه الشعر وأورد الإمام الذهبي حديث أنس المذكور في ترجمته أيضاً ، ونقل عن ثعلب قوله : رأيت يحيى ابن معين عند ابن سلام فسأله عن هذا الحديث ، فنتج من هذه الأقوال تباين في التعليل ، ولو سلمنا بأن زائدة لم يرو هذا الحديث أخذاً بقول القواريري ، فإن ذلك لا يرفعه إلى مصاف من يحتج به ، لأن الأئمة تكلموا فيه كلاماً شديداً ثبت منها للحافظ ابن حجر أنه منكر الحديث ، سواء روى هذا الحديث أم لم يروه . والله أعلم .

انظر ميزان الاعتدال (٢/ ٦٥ ، ٣/ ٥٦٨)، التلخيص الحبير (٤/ ٥٨٣) ، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠٥) ، تقريب التهذيب (١/ ٢٥٦) .

(١) التاريخ (٢/ ١٧٣) ، الضعفاء لابن شاهين (٩١) رقم (٢٠٤) .

(٢) الثقات (٩٤) رقم (٤١٠) .

(٣) ويقال :زكريا بن يحيى بن منظور بن ثعلبة القرظي ، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٣٢) .

(*) الكلام يستدعي إيراد ما بين المعكوفين .

يكون مأموناً في العلم ، وقد مدحه أحمد بن صالح فوجب التوقف فيه [1] .

١٥/٤٦ ذكر ، سالم بن نوح العطار ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن أحمد بن حنبل قال : ما أرى به بأساً ، وقد كتبت عنه عن عمر بن عامر ، وكان عطاراً [2] .

وعن يحيى بن معين في رواية العباس بن محمد قال : ليس بحديثه بأس. وروى عن عباس أيضاً أنه قال : ليس بشيء [3] .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في سالم ، عن أحمد ويحيى يوجب تعديله ، لأن أحمد ويحيى في أحد قوليه قد قوياه ، وهو إلى الثقة أقرب وحديثه مستقيم [4] .

١٦/٤٣ ذكر ، سعد بن سعيد ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن أحمد بن حنبل قال : سعد بن سعيد أخو يحيى ابن سعيد الأنصاري ،ضعيف الحديث [5] .

---

(١) النقل عن ابن معين قاصر ، فقد ورد عنه أنه قال : ليس بثقة ، وورد مرتين أنه قال : ليس به بأس. مرة في رواية الدوري ، ومرة أُخرى في رواية الدارمي عنه . ففي رواية الدوري قال له : قد سألتك عنه مرة ، فلم أرك فيه جيد الرأى ، أو نحو هذا من الكلام ؟ فقال : ليس به بأس . وإنما كان فيه شيء . زعموا أنه كان طفيلياً . فهذا القول من ابن معين ناسخ للقول الأول الذي نقله ابن شاهين في كتابه الضعفاء نقلاً عن الدوري .

وقد أورد الحافظ ابن عدي في ترجمة زكريا أقوالُ مُضَعِّفيهِ ، توصل إلى أنه ضعيف يكتب حديثه . وقال الحافظ ابن حجر : ضعيف .

انظر : الكامل لابن عدي(٣/ ١٠٦٩) ، التاريخ لابن معين (٢/ ١٧٤) ، رواية الدارمي (١١٣) رقم (٣٤٠) ، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٣٢) ، تقريب التهذيب (١/ ٢٦١) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٤٦) .

(٣) التاريخ (٢/ ١٨٨) ، الضعفاء لابن شاهين (١٠٦) رقم (٢٨٤) .

(٤) قال الساجي : صدوق ثقة ، وأهل البصرة أعلم به من ابن معين . تهذيب التهذيب (٣/ ٤٤٣) .

(٥) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٢٠٥) ، الضعفاء لابن شاهين (٩٧)رقم (٢٣٩) .

وقال ابن عمار : هو ثقة (١) .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف من أحمد ، وابن عمار ، يوجب التوقف فيه، وهو قليل الحديث، ولست أعلم من أي جهة ضعيف (٢) .

١٧/٤٤ ذكر ، سعيد بن بشير والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال : ليس بشيء. في رواية العباس عنه .

وقال في رواية أحمد بن أبي خيثمة ، ليس حديثه بشيء (٣) .

وعن بقية أنه سمع شعبة ، يذكر سعيد بن بشير ، فقال : أنه مأمون فخذوا عنه ، وأنه قال فيه: ذاك [صدوق] (*) اللسان (٤) .

---

(١) الثقات (٩٦) رقم (٤٢٣) .

(٢) قلت : ضعفه في حفظه ، قال ابن حبان في ثقات التابعين : كان يخطيء ، وأعاد ذكره في ثقات أتباع التابعين ، وقال : كان يخطيء لم يفحش خطؤه ، فلذلك سلكناه مسلك العدول .
انظر الثقات (٤/ ٢٩٨ ، ٦/ ٣٧٩) .
وذكره ابن عدي في كتابه الكامل ، وأورد له عدداً من الأحاديث كعادته فيمن يترجم لهم، ثم قال : ولسعد بن سعيد أحاديث صالحة تقرب من الاستقامة، ولا أرى بحديثه بأساً بمقدار ما يرويه .
وقال الإمام الذهبي : صدوق ، وتشدد الحافظ في تقريب التهذيب ، حيث قال عنه: صدوق سيء الحفظ ، والذي أراه أن الرجل صدوق كما قال الإمام الذهبي ، أما تضعيف الإمام أحمد رحمه الله فيحمل على التضعيف النسبي ، وقد روى عبد الله عن أبيه قال : سعد بن سعيد ، أخو يحيى بن سعيد الأنصاري ، ضعيف الحديث وعبد ربه بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد ، جميعاً ثقتان ، وأما عبد ربه ، بخ ثقة . والله أعلم .
أنظر ، العلل ومعرفة الرجال (١/ ٢٠٥) ، الكامل (٣/ ١١٨٩) ، الكاشف (١/ ٣٥١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٧٠) . ،تقريب التهذيب (١/ ٢٨٧) .

(٣) التاريخ (٢/ ١٩٦) ، الضعفاء لابن شاهين (٩٨) رقم (٣٤٦) .

(*) ساقطة من الأصل .

(٤) لم أجد هذا الكلام في الثقات (٩٧) رقم (٤٣٢)، بل فيه عن ابن معين أنه قال: ثقة =

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في سعيد ، بين يحيى ، وشعبة ، متباعد جداً ، والقول عندي فيه قول شعبة ، وذلك لأنهما متقاربان في الوقت ، ولو كانت حاله توجب الذم ، لكان شعبة بذلك أولى وأعلم ، لأنه كان فارس العلم [ ] (*) ويجوز أن يكون بلغه عنه شيء أنكره ، وإلا فحديثه من جهة الثقات عنه جيد من كبار أصحاب قتادة (١) .

١٨/٤٧ ذكر ، سلم العلوي ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، باسناده عن مخلد بن حسين قال : قيل لسلم العلوي ترى الجوزاء نصف النهار ؟ قال : نعم أمثال القلال .

وأن شعبة قال : كان سلم العلوي ، يرى الهلال قبل الناس .

وعن يحيى بن معين أنه سئل عن سلم العلوي ؟ فقال : لا بأس به، فقيل: أليس الذي يقول فيه شعبة: ذاك الذي يرى الهلال [قبل الناس؟](**)، فقال : ليس بأس ، كان يرى الهلال قبل الناس ، كان حديد البصر (٢) .

= مأمون ، أما كلام شعبة فقد أورده الحافظ في تهذيب التهذيب (٤/٩) ، وأورد رواية أخرى عن شعبة ، وأنه قال : صدوق الحديث ، ورواية ثالثة ، أنه صدوق اللسان في الحديث .

(*) في الأصل عبارة غير واضحة ، ولم أتمكن من الوصول إلى معرفة قصد المؤلف فيما راجعت من المراجع ، وصورتها هكذا :[وهو يحيى ابن شعبة درج] .

(١) قلت : ترجيح قول شعبة فيه نظر ، لأن النقاد تكلموا عليه من قبل حفظه ، والأولى أن يجعل في مرتبةصدوق يهم ، وقد تشدد الحافظ ابن حجر في الحكم عليه بالضعف وخالف بهذا الحكم جماعة من النقاد ، قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي وأبا زرعة ذكرا سعيد بن بشير ، فقالا : محله الصدق عندنا ، قلت لهما : يحتج بحديثه ؟ فقالا : يحتج بحديث ابن أبي عروبة ، والدستوائي، هذاشيخ يكتب حديثه ، وقال ابن أبي حاتم ، سمعت أبي ينكر على من أدخله في كتاب الضعفاء وقال:يحول منه. وقال ابن عدي: يهم في الشيء بعد الشيء ، والغالب على حديثه الاستقامة ، والغالب عليه الصدق ، انظر الجرح والتعديل (٤/٦) ، الكامل لابن عدي (١٢٠٦/٢) ، ميزان الاعتدال (١٢٨/٢) ، الكاشف (٣٥٦/١) ، تهذيب التهذيب (٨/٤) ، تقريب التهذيب (٢٩٢/١) .

(**) الزيادة من ثقات ابن شاهين .

(٢) الضعفاء لابن شاهين (١٠٢) رقم (٢٦٦) ، الثقات (١٠٣) رقم (٤٧٩) .

قال أبو حفص : وهذا الكلام [فيه نظر] (*) لأن شعبة ، ومخلد بن حسين جميعاً ، قد تكلما فيه على وجه الذم ، والذي مدحه يحيى. وقد أخرج لقول شعبة معاذير ، ورأى أن قوله من جهة حدة البصر كلام فيه تعد، ويحيى أستاذ في العلم ، والله أعلم [1] .

19/45 ذكر ، سليمان بن داود الشامي ، والخلاف فيه .

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال ، في رواية يزيد بن الهيثم عنه: سليمان بن داود الشامي ، روى عن الزهري ، حديث عمرو بن حزم . ليس بشئ .

ولم يتابعه في حديث عمرو بن حزم أحد [2] .

وفي رواية ابن أبي خيثمة عنه ، أنه سئل عن سليمان بن داود الذي يحدث عن الزهري، ويروي عنه يحيى بن حمزة؟ قال: ليس بشئ[3] .

وعن أحمد بن حنبل ، من رواية البغوي عنه ، أنه سئل عن حديث عمرو بن حزم في الصدقات صحيح هو؟ قال: أرجو أن يكون صحيحاً[4] .

(*) في الأصل . نظر فيه .

(1) لم يحكم المؤلف فيه بحكم قاطع ، بل ترك الأمر متردداً بين التوثيق اعتباراً لتوثيق ابن معين، لأنه أستاذ في العلم . وبين التضعيف ، لأن شعبة ومخلد بن حسين جميعاً قد تكلما فيه على وجه الذم .
وقد تكلم فيه الحافظ ابن عدي فقال : سَلْم العلوي قليل الحديث جداً ، ولا أعلم له جميع ما يروى إلا دون خمسة أو فوقها قليل ، وبهذا القدر لا يعتبر أنه صدوق أو ضعيف ولا سيما إذا لم يكن في مقدار ما يروي متن منكر. . انتهى.
ثم نقل ابن عدي عن ابن أبي مريم أنه سأل يحيى بن معين عن سلم العلوي ؟ فقال: ثقة.
انظر ، الكامل (٣/ ١١٧٥) ، ميزان الاعتدال (٢/ ١٨٧) ، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٥).

(2) الضعفاء لابن شاهين (٩٧) رقم (٢٣٣) .

(3) المصدر السابق (٩٧) رقم (٢٣٤) .

(4) الكامل (٣/ ١١٢٣) .

قال أبو حفص : وليس الخلاف بين أحمد ويحيى في سليمان بن داود ، وإنما الخلاف في الحديث .

قال يحيى بن معين : لم يتابع سليمان بن داود في هذا الحديث أحد، وقال أحمد : أرجو أن يكون صحيحاً . وسليمان بن داود على حاله مع يحيى بن معين ، والله أعلم (١) .

٢٠/٣٤ ذكر ، سهيل بن أبي صالح وأخيه العلاء ، والخلاف فيهما

روى ابن شاهين ، أن أحمد بن صالح قال : سهيل بن أبي صالح من المتقدمين ، وإنما توقى في غلط حديثه من يأخذ عنه ، وقال أحمد بن صالح: العلاء وسهيل ، ابني أبي صالح ، يعني أنهما نظيران وسهيل [أ] روى عن الرجال (٢) .

---

(١) قلت : يفهم من كلام المؤلف رحمه الله ، أنه يضعف سليمان بن داود ترجيحاً لما ذهب إليه الإمام ابن معين رحمه الله . والأمر ليس كذلك بل الرجل صدوق مقبول الرواية اثنى عليه جماعة من الحفاظ منهم ، أبو زرعة ، وأبو حاتم ، وعثمان بن سعيد ، أما حديث الصدقات الذي ضعف الراوي لأجله فالعهدة ليست عليه ، وإنما على الراوي عنه ، وهو الحكم بن موسى ،خلط في اسم والد سليمان ، فقال : سليمان بن داود ، وإنما هو سليمان بن أرقم ، فمن أخذ بهذا ضعف الحديث ، لا سيما مع قول من قال: أنه قرأه كذلك في أصل كتاب يحيى بن حمزة حديث عمرو بن حزم في الصدقات ، فإذا هو عن سليمان بن أرقم .
انظر / الكامل (٣/ ١١٢٣) ، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٠) تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٩) .

(٢) الثقات (١٠٨) رقم (٥١١) - ٥١٢) . وقد وقع المؤلف في وهم شديد ، حين ذكر في الترجمة أن سهيلاً أخ للعلاء ، وكان ذلك بناء على ما نقل عن أحمد بن صالح حيث قال : العلاء وسهيل ، ابني أبي صالح ، وهو خطأ أيضاً ، والصواب ما ذكره في الثقات عن أحمد بن صالح أنه قال :العلاء وسهيل بن أبى صالح ، . . . .
والصحيح أنه لا قرابة بين سهيل ، والعلاء ، وقد تكلم المؤلف عن الرجلين ، ثم حكم عليهما بأنهما على حكم الثقة والأمانة ، وهذا الحكم فيه تساهل والأولى أن نحكم عليهما بما حكم به الحافظ ابن حجر حيث قال في التقريب (١/ ٣٣٨).
سهيل بن أبي صالح ، صدوق تغير حفظه بآخره ، روى له البخاري مقروناً وتعليقاً ، وقال في (٢/ ٩٢) ، العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقيِّ ، صدوق ربما وهم . والله أعلم .
انظر ، تهذيب التهذيب(٤/ ٢٦٢ ، ٨/ ١٨٦) .

قال أبو حفص : وهذا الكلام في العلاء وسهيل يوجب النظر ، وهما عندي على حكم الثقة والأمانة ، وقد حدث عن العلاء وسهيل أجلاء العلماء. ولا أعرف أن لهما كثير حديث منكر ، إلا حديثًا يرويه عنهما ضعيف ، فأما الثقات عنهما فهو عجب من العجائب ، ولهما فضل في العلم كبير .

٢١/٤٨ ذكر ، شريك بن عبد الله النخعي ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن علي بن المديني قال : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : قدم شريك مكة ، فقيل لي : آته . فقلت : لو كان بين يدي ما سألته ، وضعف حديثه جداً [١] .

وعن يحيى بن معين أنه قال : شريك ثقة ثقة [٢] .

[قال أبو حفص] [*] : وهذا القول من يحيى بن سعيد القطان في شريك يحتمل حالة توجب تركه ، لأن يحيى بن سعيد كان شديد الأخذ ، وأما قول يحيى بن معين في ثقته فهو كما قال . وشريك بن عبد الله قد حدث عنه الناس ، حدث عنه أبان بن تغلب ومات أبان قبل شريك بسبع وثلاثين ، وحدث سفيان الثوري عن شريك ، ومات الثوري قبله بست عشرة سنة [٣].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٩٣) ، الضعفاء لابن شاهين(١٠٧) بدون رقم .

(٢) الثقات لابن شاهين (١١٤) رقم (٥٥٢) .

(*) ساقط من الأصل .

(٣) قلت : يرجح المؤلف توثيق ابن معين على تضعيف يحيى القطان ، لأنه كان شديد الأخذ ، وتوثيق ابن معين ليس مطلقاً . وقد حكم المؤلف على شريك بناء على نص واحد عن ابن معين ، ولو أنه استوعب كل كلام ابن معين فيه لتغير رأيه . لأن ابن معين له أقوال نقلها العلماء عنه .

فقال مرة : شريك ثقة ، إلا أنه لا يتقن ويغلط . وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا ، ومن كان هذا حاله فلا يدرج مع الثقات، وبالمقابل لا يترك. بل ينظر فيما روى ، فإن تابعه أحد عليه أخذنا =

٢٢ / ٥٦ ذكر صالح المري ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن عفان قال : حدثت حماد بن سلمة عن صالح المري بحديث . . فقال : كذب . وعن يحيى بن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان عنه قال : صالح المري ،كان قاصاً . وكان كل حديث يحدث به عن ثابت باطل . وقال أيضاً في رواية محمد بن إسحاق عنه، ليس بشيء(١) .

وفي رواية ابن أبي خيثمة عنه : صالح المري ، ليس به بأس (٢) .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من يحيى بن معين في صالح المري ، يحتمل أن يكون وصف صلاحه وديانته ووعظه ، وذلك أنه كان قاصاً، ولم يكن يعرف صحيح الحديث من سقيمه . وما رأيت أحداً مدحه بالثقة ، والله أعلم بالحق، فيما هو (٣) .

٢٣ / ٤٢ ذكر ، صالح مولى التَّوأَمة ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن مالك بن أنس سئل عن صالح مولى التوئمة؟ فقال: ليس بشيء (٤) .

= بحديثه ، وإلا توقفنا فيه ، والله أعلم .

انظر التاريخ (٢/ ٢٥١) ، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٠) ، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٣) .

(١) رواية الدقاق (٦٦) رقم (١٦٣) ، الضعفاء لابن شاهين (١٠٩) رقم (٢٩٥) .

(٢) وكذلك في رواية الدوري (٢/ ٢٦٢) ، وقال عقب إيراد قول ابن معين : رأيت يحيى ابن معين ، ليس له في صالح المري كبير رأي .

(٣) وهو كما قال : وقد ذكره جماعة من النقاد ووصفوه بما وصفه به ابن شاهين منهم ابن حبان حيث قال : غلب عليه الخير والصلاح حتى غفل عن الإتقان في الحفظ، فكان يروي الشيء الذي سمعه عن ثابت والحسن ، وهؤلاء على التوهم ، فيجعله عن أنس عن رسول الله ﷺ . فظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات، واستحق الترك عند الاحتجاج ، وإن كان في الدين مائلاً عن طريق الاعوجاج .

وقال ابن عدي : ليس هو بصاحب حديث . وإنما أتى من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي مع هذا لا يتعمد الكذب بل يغلط بيناً.

انظر ، المجروحين (١/ ٣٧٢) ، الكامل (٤/ ١٣٨١) ، تاريخ بغداد (٩/ ٣٠٥) ، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٨٢) .

(٤) هكذا وجدته في كتاب الضعفاء للمؤلف (١١٠) رقم (٢٩٦) ، وفي كتاب الثقات (١١٦) رقم (٥٦٣). أن مالكاً قال:ليس بثقة، وهكذا في ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٠٥).

وعن الأصمعي أنه قال : كان شعبة لا يروي عن صالح مولى التوأمة ، وينهى عنه [1] .

وعن أحمد بن حنبل ، أنه قيل له : إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالكاً عن صالح مولى التوأمة فقال : ليس [بثقة] ، فقال أحمد : مالك كان قد أدرك صالحاً ، وقد اختلط وهو كبير ، ما أعلم به بأساً ممن سمع منه قديماً ، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة [2] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام في صالح يدل على أنه كان ثقة ، وإنما وقع النهي عنه من مثل مالك وشعبة ، فاللإختلاط الذي نزل به ، ولم يبينوا في النهي عنه لأي علة ، فبينها أحمد بن حنبل ، فمن سمع منه في أيام صحته، فهو على ما قال أحمد بن حنبل إن شاء الله . والدليل على ذلك: ما حدثنا محمد بن مجالد قال : ثنا صالح بن أحمد ثنا - علي بن المديني قال: سمعت سفيان - يعني ابن عيينة يقول : جلست إلى صالح مولى التوأمة، فسألته كيف سمعت أبا هريرة ؟ كيف سمعت ابن عباس ؟ فقالوا: إنه قد اختلط فتركه ، قال: وحدثنا . الحسن بن صدقة ثنا - ابن أبي خيثمة، ثنا - إبراهيم بن عرعرة قال سفيان بن عيينة : لقينا صالحاً مولى التوأمة وهو مختلط [3] .

٢٤/٦٠ ذكر، صَدَقة بن عبد الله السَّمين ، الدمشقي ، والخلاف فيه

ذكر ابن شاهين عن أحمد بن حنبل أنه قال : أبومعاوية ، صدقة بن عبدالله السَّمِين ، وهو شامي ، روى عنه الوليد بن مسلم ، ليس بشئ ضعيف الحديث ، أحاديثه مناكير ، ليس يسوى حديثه شيئاً [4] .

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٠٤) .
(٢) الثقات (١١٦) رقم (٥٦٣) .
(٣) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٠٤) .
(٤) العلل ومعرفة الرجال (١/ ١١٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤٩) الضعفاء (١١١) رقم (٣٠٦).

وأن يحيى بن معين قال : صدقة السَّمين ضعيف [1] .

وعن أحمد بن محمد بن رشدين قال : سألت أحمد بن صالح ، عن صدقة بن عبد الله السمين الذي روى عنه عمرو بن أبي سلمة ؟ فقال لي : ما به بأس عندي ، ورأيته عنده صحيحاً مقبولاً .

وعن سعيد بن عبد العزيز قال : جاءني الأوزاعي في منزلي فقال لي : من حدثك بذلك الحديث ؟ قلت : الثقة عندي وعندك ، صدقة بن عبدالله، أبو معاوية السمين [2] .

قال أبو حفص : وهذا الاختلاف في صدقة بن عبد الله ، يوجب الوقوف، لأن أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، أطلقا عليه الضعف ، وأحمد بن صالح مدحه. وسعيد بن عبد العزيز ، والأوزاعي إماما الشام ، وهما بصاحبهما أعرف . وأحمد ويحيى إمامان صادقان ، فهو إلى الثقة أقرب ، والله أعلم [3] .

٢٥/٣٨ ذكر ، عبد الرحمن بن إبراهيم القاص ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين في رواية العباس بن محمد عنه قال: عبد الرحمن بن إبراهيم القاص، كان ينزل كرمان، ثقة [4] .

وعن حبان بن هلال أنه قال : هو ثقة .

وفي رواية المفضل بن غسان عن يحيى أنه سئل عن شيخ حدثهم

---

(١) التاريخ (٢/٢٦٨) .

(٢) الثقات لابن شاهين (١١٨) رقم (٥٧٧) .

(٣) قلت :بل هو ضعيف ، قال ابن عدي : أحاديث صدقة منها ما توبع عليه، وأكثره مما لا يتابع عليه ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق . الكامل (٤/١٣٩٢) . وقال الحافظ ابن حجر : ضعيف من السابعة . تقريب التهذيب (١/٣٦٦) .

(٤) التاريخ (٢/٣٤٣) ، الثقات (١٤٤) رقم (٧٨٠) .

عنه عفان يقال له : عبد الرحمن بن إبراهيم ؟ فقال أبو زكريا : كان قاصاً مدنياً ، روى عن ابن المنكدر والعلاء ، ضعفه أبو زكريا [1] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام في عبد الرحمن بن إبراهيم يوجب الثقة له، وتوثيق يحيى له مع غيره أولى بالعمل به من قوله الثاني ، والله أعلم[2] .

٢٦/٢١ ذكر عبد الرحمن بن إسحاق المديني ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن أحمد بن حنبل قال : ليس به بأس [3] .

وعن يحيى أنه قال : ثقة ثقة [4] .

وعن يحيى بن سعيد القطان أنه قال : سألت [عن] عبد الرحمن ابن إسحاق بالمدينة ؟ فلم أرهم يحمدونه [5] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من يحيى القطان لا يلزم الذم لعبد الرحمن، ولا سيما مع توثيق يحيى بن معين له ، وهو إلى الثقة أقرب ، والله أعلم [6] .

---

(١) الضعفاء لابن شاهين (١٢٦) رقم (٣٨٤) .

(٢) قلت :توثيق المؤلف فيه نوع من التساهل وعدم اعتبار أقوال الأئمة الذين ضعفوه. وكان الأولى أن يجعل في مرتبة صدوق . والله أعلم .
انظر ، العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٣٠) ، الجرح والتعديل (٥/ ٢١١) ، لسان الميزان (٣/ ٤٠١) .

(٣) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٤٠) زاد فيه ، فقلت : أن يحيى بن سعيد يقول : سألت عنه بالمدينة فلم يحمدوه ، فسكت .
وانظر الثقات (١٤٧) رقم (٨٠٨) .

(٤) في رواية الدوري (٢/ ٣٤٤) ، ثقة ، ومرة - صالح .

(٥) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٤١) ، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٢١٢) ، الضعفاء لابن شاهين (١٢٧) رقم (٣٩٢) .

(٦) وهذا القول من ابن شاهين أقرب إلى واقع حال صاحب الترجمة ، وقريب منه قول =

٢٧/٢٠ ذكر عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال : ابن ثوبان ، أصله خراساني، نزل الشام ، وما ذكره إلا بخير [١] .

وفي رواية المفضل بن غسان عنه أنه قال : ليس بشئ [٢] .

قال أبو حفص : وهذا القول من يحيى بن معين يوجب التوقف في ابن ثوبان ، لأن سكوته عن اطراحه وتوثيقه لا يقضي على تضعيفه، أنه إذا كان كذلك لم يذكر في الصحيح [٣] .

٢٨/٣٧ ذكر عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال في رواية إسحاق

= الحافظ ابن حجر : صدوق ، لأن في حديثه بعض ما ينكر ولا يتابع عليه والأكثر منه صحاح ،وهوصالح الحديث كما قال ابن حنبل ، واختاره الحافظ ابن عدي ، وابن شاهين ، والحافظ ابن حجر ، انظر .

الكامل (٤/ ١٦١٢) ، تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٧) ، تقريب التهذيب (١/ ٤٧٢) .

(١) التاريخ (٢/ ٣٤٦) . وفيه بعد القول الذي أورده المؤلف ، توثيق ابن معين بعبارة: ليس به بأس .

وانظر الثقات (١٤٧) رقم (٨٠٠) .

(٢) الضعفاء لابن شاهين (١٢٧) ، رقم (٣٨٦) ، وفي رواية الدارمي عن ابن معين، ضعيف .

انظر الدارمي(ص١٤٦) رقم (٤٩٨) .

(٣) قال يعقوب بن شيبة : اختلف أصحابنا فيه . فأما ابن معين فكان يضعفه ، وأما علي فكان حسن الرأي فيه ، انتهى .

قلت : اختلف قول ابن معين فيه . فمرة ضعفه ، ومرة وثقه ، وقال فيه مرة أُخرى : صالح . وفي رواية معاوية بن صالح عنه ، ضعيف قلت : يكتب حديثه ؟ قال : نعم على ضعفه ، وكان رجلاً صالحاً .

وهذا الاختلاف من ابن معين فيه يجعلنا نتردد في توثيقه وتضعيفه والأمر فيه أن يجعل في المرتبة التي ذكرها الحافظ له وهي: صدوق ،يخطئ . والله أعلم .

انظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٥٠) ، تقريب التهذيب (١/ ٤٧٤) .

الكوسج : إنه صالح [1] . وفي رواية المفضل بن غسان عنه : إنه ضعيف [2] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من يحيى بن معين فيه ، يوجب السكوت عنه ، لأنه لم يوثقه فقال : صالح ، والألفاظ في الشيوخ [؟] (*) المعاني ، والله أعلم [3] .

٢٩/٣٥ ذكر ، عبد الله بن زيد بن أسلم ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن أحمد بن حنبل قال : عبد الله بن زيد بن أسلم ، ثقة .

وأنه سئل عن أوثق [أبناء] زيد بن أسلم ؟ فقال : عبد الله بن زيد بن أسلم من أوثقهم [4] .

وعن يحيى بن معين ، أن حديثه ليس بشيء [5] .

قال أبو حفص : وهذا القول ، يوجب التوقف فيه ، لأن أحمد بن حنبل

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) الضعفاء لابن شاهين (١٢٧) رقم (٣٨٨) .

(*) في الأصل « متنبذة » .

(٣) قلت : كان ينبغي عليه أن يختار أحد قولي ابن معين ، وقد ورد عن ابن معين أقوال أخرى ، ففي رواية الدارمي عن ابن معين : ليس بذاك القوي ، وقد روى عنه يحيى ، ونقل الحافظ ابن حجر ، عن الدوري عن ابن معين أنه قال : في حديثه عندي ضعف، وقد حدث عنه يحيى القطان ، ويكفيه رواية يحيى عنه.
وقال الإمام الذهبي : وثق ، وحدث عنه يحيى بن سعيد مع تعنته في الرجال .
وقال الحافظ ابن حجر : صدوق يخطئ من السابعة - خ د ت س .
انظر ، تاريخ الدارمي (١٠٧) رقم (٣٤٠) ، ميزان الاعتدال (٢/ ٥٧٢) ، هدي الساري (٤١٧) ، تقريب التهذيب (١/ ٤٨٦) .

(٤) العلل ومعرفة الرجال (١/ ١٣٢) ، (٢/ ٢٤٣) ، الثقات (١٣٠) رقم (٦٦٥) ، (١٣١) رقم (٦٦٩) .

(٥) التاريخ (٢/ ٢٢) ، الضعفاء لابن شاهين (٥٤) رقم (٤٩) .

وثقه [وأكد] كلامه فيه مرة أُخرى ، والقول فيه عندي ما قاله يحيى بن معين (١) .

٣٠/١٨ ذكر عبد الله بن سلمة الأفطس ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن عبيد الله بن عمر القواريري قال : عبد الله بن سلمة الأفطس لم يكن يكذب ، ولكن كان في لسانه لباس (٢) ، قال القواريري : قال لي يحيى بن سعيد : معي سمع عبد الله بن سلمة من هشام بن عروة ، ويحيى بن سعيد - يعني - الأنصاري ، وكتبت له سماعه وأعطيته .

وعن أحمد بن حنبل أنه قال : ترك الناس حديثه (٣) .

قال أبو حفص : وهذا القول في عبد الله بن سلمة ، مسموع من أحمد ابن حنبل لصدقه في الشيوخ (٤) ، وعلمه بما رووا . وأما قول القواريري عن يحيى القطان ، وهو كما قال غيره : أنه من سمع من الشيوخ وخلط فيما سمع ، لم يسو ما سمع شيئًا .

---

(١) قلت : أصاب المؤلف في اختياره لقول ابن معين، لأن جماعة من النقاد وافقوا ابن معين في تضعيف الرجل، ووصفه الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق فيه لين.
انظر ، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٢) ، تقريب التهذيب (١/ ٤١٧) .

(٢) الثقات (١٢٨) رقم (٦٤٧) .

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٣٦ ، ١٥٨ ، ١٧١) ، الضعفاء لابن شاهين (١١٩) رقم (٣٣٧) .

(٤) أصاب المؤلف في اختياره لقول الإمام أحمد رحمه الله ، لأن أكثر النقاد على ضعفه ، منهم النسائي ، والفلاس ، وأبو حاتم الرازي ، حيث قالوا فيه : متروك .
وقال ابن المديني : ذهب حديثه ، وأبو حمد : سكتوا عنه .
انظر ، الجرح والتعديل (٢/ ٢/ ٦٩) ، لسان الميزان (٣/ ٢٩٢) .

$\frac{٣١}{١٩}$ ذكر عبد الله بن عمر العمري ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين سئل عن عبد الله العمري ؟ فقال : ضعيف . في رواية عبد الله بن أحمد عنه [١] .

وعن محمد بن عبد الله بن عمَّار الموصلي : عبد الله بن عمر العمري ، لم يتركه أحد إلا يحيى - يعني - القطان . وزعموا أنه كان أكبر من عبيدالله، إلا أنه كان ضريراً ، وزعموا أنه أخذ كتب عبيد الله فرواها [٢] .

وقال يحيى بن معين في رواية يزيد بن الهيثم عنه .

عبد الله العمري ، صالح ليس به بأس [٣] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من يحيى بن معين متوقف فيه ، لأنه ضعفه، ثم قال : هو صالح ، وقد وثقه أحمد بن صالح المصري ، وحدث عنه وكيع وغيره ، والله أعلم [٤] .

$\frac{٣٢}{١٧}$ ذكر عبد الله بن لهيعة ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال :عبد الله بن لهيعة، ليس بشيء.

---

(١) الضعفاء لابن شاهين (١١٩) رقم (٣٣٥) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) رواية أبي خالد الدقاق (٥٦) رقم (١١٥ ، ٦٣) رقم (١٤٩) ، الثقات (١٢٦) رقم (٦٣٣) .

(٤) قلت : ذكره ابن حبان في المجروحين (٢/٦) وقال : كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن ضبط الأخبار ، وجودة الحفظ للآثار ، فرفع المناكير في روايته فلما فحش خطؤه استحق الترك . وقال أبو زرعة الدمشقي عن الإمام أحمد : كان يزيد في الأسانيد ويخالف ، وكان رجلاً صالحاً .
وقال يعقوب بن شيبة : هو رجل صالح مذكور بالعلم والصلاح ، وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب ، ويزيد في الأسانيد كثيراً . قلت : فهذا جرح مفسر اتفق عليه ثلاثة من أئمة الجرح والتعديل ، فيقدم على التوثيق ويحكم عليه بالضعف دون توقف فيه ، والله أعلم .
انظر ، المجروحين (٢/٦) ، تهذيب التهذيب (٥/٣٢٧) .

قيل ليحيى بن معين : فهذا الذي يحكي الناس أنه احترقت كتبه ؟

قال : ليس لهذا أصل ، سألت عنها بمصر (١) .

وقال يحيى بن معين في موضع آخر : ابن لهيعة ليس بشيء ، تغير أو لم يتغير (٢) .

وعن أحمد بن صالح أنه سئل عن ابن لهيعة ؟ فقال : ثقة . قيل له : فيما روى الثقات عن ابن لهيعة ، ووقع فيها تخليط ، نرى أن نطرح ذلك التخليط . قال : ثقة ، ورفع بابن لهيعة (٣) .

قال أبو حفص : والقول في ابن لهيعة عندي قول أحمد بن صالح، لأنه من بلده ومن أعرف الناس به وبأشكاله من المصريين ، وقد حدث شعبة بن الحجاج عن ابن لهيعة (٤) .

---

(١) الدارمي (٩٧) رقم (٢٩٨) .

(٢) المصدر السابق (١٠٨) رقم (٣٤٢)، والضعفاء لابن شاهين (١١٨) رقم (٣٣٢).

(٣) الثقات لابن شاهين (١٢٥) رقم (٦٢٥) .

(٤) هذا الكلام فيه قصور ، لأن المؤلف لم ينقل عن الإمام أحمد بن صالح المصري كل ما قاله في ابن لهيعة . فقد نقل الساجي عن أحمد بن صالح : كان ابن لهيعة من الثقات، إلا أنه إذا لقن شيئاً حدث به .
قلت : وهذه تهمة تضعف رواية من يتصف بها ، وقد جاء قبول التلقن بعد احتراق جزء من كتبه .
والحق في أمره، أنه ضعيف يقبل منه ما توبع فيه من الأحاديث، وهو ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله حيث قال : ما حديث ابن لهيعة بحجة ، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به ، وهو يقوي بعضه ببعض ، وابن خزيمة حيث قال: وابن لهيعة لست ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا انفرد ، وإنما أخرجته لأن معه جابر بن إسماعيل .
وقد روى له الأئمة مقروناً بغيره ، ويرى الحافظ ابن حجر أن رواية ابن المبارك ، وابن وهب عنه أعدل من غيرها . والله أعلم .
انظر ، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٧٥) ، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٣) ، تقريب التهذيب (١/ ٤٤٤) .

٣٣/٢٢ ذكر ، عثمان بن عُمَيْر أبي اليقظان ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال في رواية العباس بن محمد عنه: عثمان بن عمير ، أبو اليقظان الكوفي ، ليس حديثه بشئ [١] .

وقال في رواية إسحاق عنه : أنه صالح [٢] .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في عثمان من يحيى وحده يوجب التوقف فيه حتى يعينه عليه آخر ، فيكون أحد كلامي يحيى معه والعمل فيه على ذلك[٣] .

٣٤/٢٤ ذكر عَطَّاف بن خالد ، والخلاف فيه

ذكر ابن شاهين ، أن يحيى بن معين روى عنه يزيد بن الهيثم أنه قال : ليس به بأس [٤] .

وعن أحمد بن حنبل أنه سئل عن ، يحيى بن حمزة، وعطّاف ؟ فقال : ما أقربهما ، عطاف ليس به بأس ، وقال : إنه من أهل المدينة ، وحكى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه لم يرضه ، قال أحمد: وما به بأس [٥] .

وقال يحيى بن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان عنه: ضعيف[٦].

---

(١) التاريخ (٣٩٥/٤) ، الضعفاء لابن شاهين (١٢٤) رقم (٣٧٣) .
(٢) الثقات (١٤٠) رقم (٧٤٤) .
(٣) لم يقطع المؤلف بحكم خاص بل فوّض الأمر بوجود كلام آخر يؤيد أحد كلامي ابن معين ، وهذا تصرف حسن منه . وقد رجعت إلى ترجمته في كتب الرجال فوجدت أكثر الأئمة على تضعيفه . منهم : الإمام أحمد ، قال فيه : ضعيف الحديث ، وأبو حاتم ، قال فيه : ضعيف الحديث منكر الحديث ، كان شعبة لا يرضاه . والبخاري في الأوسط: منكر الحديث ، والبرقاني عن الدارقطني : متروك ، العلل ومعرفة الرجال (٦١/١) ، الجرح والعديل (١٦١/١/٣) ، سؤالات البرقاني(٥١) رقم (٣٥٦)، تهذيب التهذيب (١٤٥/٧) ، تقريب التهذيب (١٣/٢) .
(٤) الثقات (١٧٨) رقم (١٠٩٠) .
(٥) العلل ومعرفة الرجال (٢٤٧/١) .
(٦) التاريخ (٤٠٦/٢) ، وفي رواية الدارمي (١٧١) -ثقة ، الضعفاء لابن شاهين (١٤٨) رقم (٤٨١) .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في عطاف يوجب التوقف ، وليحيى فيه قولان ، وهو عندي إلى قوله : إنه ليس به بأس ، أقرب، وقد وافقه على ذلك أحمد بن حنبل وله أحاديث عن نافع لا أعلم أتى بها غيره ، منها : «نافع عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ أقاد من خَدْش، ومنها : عن نافع عن ابن عمر عن النبيﷺ : « **لو تحر أهل الجنة** ... » الحديث ، في أحاديث منكرة ، والله أعلم [١] .

٣٥/٢٣ ذكر عقبة بن الأصم ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال : عقبة بن الأصم، ليس بثقة .

قال أبو سلمة التبوذكي : أخبرني الحسين بن عدي قال : نظرنا في كتاب عقبة بن الأصم ، فإذا الأحاديث هذه التي يحدث بها عن عطاء، إنما هي في كتابه عن قيس بن سعد عن عطاء [٢] .

وعن أحمد بن صالح أنه سئل عن عقبة الأصم الذي يروي عنه يحيى بن حسان ؟ فقال : ثقة .

قيل لأحمد : هو من أهل البصرة ؟ فقال : نعم [٣] .

---

(١) قال ابن عدي : سمعت ابن أبي معشر يقول : كتبنا عن مخلد بن مالك كتاب عطاف قديماً ، ولم يكن فيه هذا الحديث ، كان ابن أبي معشر أومي إليّ أنْ لَقِّنْ مَخْلَدَ ، هذا الحديث . وقال أيضاً : وللعطّاف عن نافع عن ابن عمر غير هذه الأحاديث ، والعطّاف روى عنه أهل المدينة وغيرهم ، ويروي قريباً من مائة حديث ، كما قال أحمد بن حنبل ، ولم أر بحديثه بأساً إذاحدث عنه ثقة، وقال ابن حبان : يروي عن نافع وغيره من الثقات ما لا يشبه حديثهم ، وأحسبه كان يؤتى من سوء حفظه ، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته إلا فيما وافق الثقات ، وقال الحافظ ابن حجر : صدوق يهم .

انظر ، المجروحين (٢/ ١٩٣) ، الكامل (٥/ ٢٠١٥) ، تقريب التهذيب (٢/ ٢٤) .

(٢) التاريخ (٢/ ٤١٠) ، الضعفاء لابن شاهين (١٤٧) رقم (٤٧٤) .

(٣) الثقات (١٧٣) رقم (١٠٣٧) .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في أمر عقبة ، يحتمل أن يكون يحيى بن معين أعلم بعقبة من أحمد بن صالح . لأنه أخبر عن كتابه ، أن بينه وبين عطاء ، قيس بن سعد، وأحمد بن صالح . فلعله لم يخبر خبر يحيى بن معين، والله أعلم [1] .

٣٦/٥٨ ذكر علي بن عاصم ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن عثمان بن أبي شيبة قال : سألت يزيد بن هارون عن علي بن عاصم ؟ فقال : ما زلنا نعرفه بالكذب.

وعن يحيى بن معين أنه قال : كأن أحاديثه الطوال أخذها من الصيادلة .

قال ابن أبي خيثمة :ولم يحدث أبي عنه بشيء، ولا أخرج عنه في تصنيفه شيئا قط علمته ، ويزيد بن زريع ، وإسماعيل بن علية جميعا قد طعنا عليه.

وعن بشر بن الحارث أنه قال : دخلت واسط فبدأت بعلي بن عاصم، فدخلت عليه وهو خلف حصن وبيده مسبحة طويلة ، قال : فسألته عن أشياء، ثم أتيت خالداً [فسألته عنها فأنكرها كلها] [*] قال : ثم بلغني أنه قدم إلى هاهنا فأسقطوه لأنه غلط ، إني لأرجو أن يسقطهم الله يوم القيامة، والله ما أراد بغلطه تعمداً ، وما عليه من شيء فيما بينه وبين الله .

قال ابن أبي خيثمة : قيل ليحيى بن معين : إن أحمد بن حنبل قال : إن علي بن عاصم ، ثقة وليس بكذاب .

قال : لا والله ، ما كان عنده قط ثقة ، ولا حدث عنه بحرف قط، وكيف صار عنده اليوم ثقة [2] .

---

(١) إلى جانب هذا التعليل يمكن القول إن جماعة من الأئمة وافقوا الإمام يحيى بن معين في تضعيفه ، ولم أر أحداً وثقه توثيقاً مطلقاً غير أحمد بن صالح المصري، فالقول فيه قول الجماعة .
انظر ، الجرح والتعديل (٣/١/ ٣١٤) ، ميزان الاعتدال (٣/ ٨٦) ، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٤٤) .

(*) ما بين القوسين من الضعفاء للمؤلف (١٢٥) رقم (٣٨٢) .

(٢) انظر ترجمته في العلل ومعرفة الرجال (١/ ٥٢)، التاريخ الكبير(٢/ ٣/ ٢٩٠)،=

وعن يحيى بن معين قال : قلت لعلي بن عاصم [سمعت] (*) حديث مطرف عن الشعبي ؟ فقال : نعم ، والله لقد سمعته .

قال محمد بن مخلد ، قال لنا العباس بن محمد: صدق علي بن عاصم.

قال أبو حفص : وهذا الكلام من يزيد بن هارون في علي بن عاصم وهو بلديه ، ويحيى بن معين ، ويزيد بن زريع ، وابن علية ، يوجب التوقف في أمره (١) .

٣٧/١٦ ذكر عمر بن أبي سلمة ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين سئل عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن جده ؟ فقال : ضعيف الحديث .

وعن شعبة ، أنه كان يضعفه (٢) .

وعن أحمد بن حنبل أنه سئل عنه ؟ فقال : صالح ثقة إن شاء الله (٣) .

= التاريخ لابن معين (٢/ ٤٢١) ، الكامل لابن عدي (٥/ ١٨٣٥) ، تاريخ بغداد (١١/ ٤٤٦) ، ميزان الاعتدال (٣/ ١٣٥) ، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٤٤) ، تقريب التهذيب(٢/ ٣٩) .

(*) في الأصل - في - والتصويب من التاريخ برواية الدوري (٢/ ٤٢١) .

(١) قلت : بل يحكم عليه بالضعف ولا نتوقف فيه ،لأن النقاد الذين ذكرهم المؤلف طعنوا فيه، وقد بيَّن يعقوب بن شيبة حال ضعفه فقال :سمعت علي بن عاصم، على اختلاف أصحابنا فيه ، منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط ، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه ، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه ، واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الورَّاقون له ، ومنهم من قِصَّته عنده أغلظ من هذه القصص ، وقد كان- رحمة الله علينا وعليه - من أهل الدين والصلاح والخير البارع ، شديد التوقي ، وللحديث آفات تفسده . انتهى تاريخ بغداد (١١/ ٤٤٦) .

(٢) الضعفاء لابن شاهين (١٢١) رقم (٣٥٠) .

(٣) قال عبد الله بن أحمد سألته عن عمر بن أبي سلمة فقال : صالح إن شاء الله ، العلل ومعرفة الرجال (١/ ١٦٣) .

وعن يحيى بن معين [مرة] أُخرى أنه قال : ليس به بأس [1] .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف يرجع فيه إلى قول أحمد بن حنبل، لأن يحيى بن معين قال فيه قولين ، أحدهما موافق لقول أحمد ، فالرجوع إلى قول أحمد ويحيى في أحد قوليه أولى من الرجوع إلى قول يحيى وحده في قول قد قال غيره . والله أعلم . ومع ذلك قد روى عنه رجلان جليلان أحدهما : هُشيم ، والآخر : أبو عَوانةَ ، وإن كان شعبةُ المقدَّم في كل شيء [2] .

٣٨/٣٦ ذكر عمر بن قيس المكي، والخلاف فيه

روى ابن شاهين عن يحيى بن معين من رواية العباس بن محمد عنه أنه قال : عمر بن قيس ، المكي ، لقبه سَنْدل ، وهو ضعيف . وكذا قال المُفَضَّلُ بن يحيى .

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال :عمر بن قيس الماصر ، ضعيف الحديث مرجيء .

وعن أحمد بن صالح قال : عمر بن قيس ، ثقة ليس فيه شك ، وإنما طعن فيه من قبل الغلط وهو لا بأس به .

قال أبو حفص : وهذا القول يوجب التوقيف فيه، وهو إلى الثقة عندي أقرب ، لأنه من غلط ورجع عن علطه لا يطرح حديثه، وهو مع من

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٠١) .

(٢) يلاحظ من قول المؤلف أنه يراعي تضعيف شعبة ، وأن الراوي ليس من الثقات الذين يعتبر بهم إلا أنه أخذ بقول أحمد ، وأحد قولي ابن معين فجعله في مرتبة أقوى من مرتبة الضعيف .
وتوصل الحافظ ابن حجر بعد دراسة أقوال النقاد فيه إلى أنه صدوق يخطيء وقد حسّن بعض الأئمة أحاديث هذا النوع من الرواة ، والله أعلم .

وثقه ، وقد وافق قول يحيى قول عثمان بن أبي شيبة، والله أعلم بذلك[1] .

٣٩/١٥ ذكر عمرو بن شعيب ، والخلاف فيه

ذكر ابن شاهين أن علي بن المديني قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : حديث عمرو بن شعيب عندنا ، واه .

وقال ابن عيينة : غيره خير منه ، وقد روى عنه ثقات الناس [2] .

وعن هارون بن معروف قال : عمرو بن شعيب لم يسمع من أبيه شيئاً ، إنما وجد في كتاب أبيه [3] .

وسئل يحيى بن معين عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؟

قال : ليس بذاك [4] .

---

(١) خلط المؤلف رحمه الله بين ترجمتي ، عمر بن قيس المكي المعروف بسندل ، وعمر بن قيس الماصِر فجعلهما واحداً ، والصواب أن يفرق بينهما . فالأول قال فيه الحافظ متروك من السابعة ، وهو الذي قال فيه ابن معين: ضعيف ، والثاني : قال فيه الحافظ صدوق ربما وهم ، ورمي بالإرجاء ، وهو الذي قال فيه ابن أبي شيبة ما قال، أما الذي وثقه أحمد بن صالح المصري ، فهو عمر ابن قيس الماصر .
وقد فرق المؤلف نفسه بينهما في كتابيه الضعفاء ، والثقات . فذكر عمر بن قيس الماصِر في الثقات تحت رقم (٧٠٠) ووثقه ، وفي الضعفاء تحت رقم (٣٦٣) ، ونقل قول ابن أبي شيبة . وذكر عمر بن قيس المكي في الثقات تحت رقم (٧٢٧) ، ونقل فيه كلام أحمد بن صالح المصري ، وفي الضعفاء تحت رقم (٣٤٦) ، ونقل فيه قول ابن معين .
انظر، الثقات (١٣٥ - ١٣٧) ، الضعفاء (١٢١ - ١٢٢) ، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٨٩/ ٤٩٠) ، تقريب التهذيب (٢/ ٦٢) .

(٢) الضعفاء لابن شاهين (١٤٢) رقم (٤٥٢) .

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٥٣) .

(٤) في الميزان (٣/ ٢٦٦) ، وقال ابن معين : هو ثقة وليس بذاك ، بل بكتاب أبيه عن جده .

قال ابن أبي خيثمة : قلت ليحيى بن معين : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه لمَ رُدَّ ؟ ما تقول فيه ؟ لم يسمع من أبيه ؟ قال : بلى، قلت : إنهم ينكرون ذلك ، فقال : قال أيوب : حدثني عمرو بن شعيب فذكر أبا عن أب إلى جده ، وقد سمع من أبيه ، ولكنهم قالوا حين مات عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده إنما هو كتاب(١).

وعن يحيى بن معين أيضاً قال : عمرو بن شعيب. ثقة.قيل : ما روى عن أبيه (*) . قال : كذا يقول أصحاب الحديث ، قيل له : كانت صحيفة؟ قال : نعم (٢) .

وعن أحمد بن صالح قال : عمرو بن شعيب سمع من أبيه عن جده ، وكله سماع ، وعمرو بن شعيب ثبت ، وأحاديثه عن أبيه تقوم مقام الثَّبتِ(٣).

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في عمرو بن شعيب يرجع فيه إلى ألفاظ العلماء .

قال يحيى القطان : حديث عمرو عندنا واه .

وقال ابن عيينة : غيره خير منه .

وقال هارون : لم يسمع من أبيه .

وقال يحيى بن معين : ليس بذاك .

وذكر يحيى عن أيوب ، أنه ذكر أباً عن أب .

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/٥٣) .

(*) في رواية أبي خالد الدقاق « قيل له فيما يروى عن أبيه ؟ » .

(٢) من كلام أبي زكريا - رواية الدقاق - (٤٨) رقم (٧١) .

(٣) الثقات لابن شاهين (١٥٢) رقم (٨٤١) .

وقال يحيى بن معين : سمع من أبيه . وقال : هو ثقة .

وقال أحمد بن صالح : قد سمع عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وكله سماع . وهو ثَبْتٌ .

ومن قال فيه . أيوب السختياني ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن صالح هذا القول وشهدوا له بالسماع والثقة ، لا يحق أن يعلل حديثه ولا يطرح ، وهو كما قالوا فيه ، وشهدوا له بالثقة والسماع (١) .

٤٠/٢٦ ذكر العوام بن حمزة ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال : العوام بن حمزة - يعني المازني - يروى عنه يحيى القطان وغُنْدر ، وليس حديثه بشيء (٢) .

وعن علي بن المديني أنه سأل يحيى القطان ، عن العوام بن حمزة؟ فقال: ما أقربه من مسعود بن علي ، أي لم يكن به بأس (٣) .

---

(١) قال الإمام أحمد : ربما احتججنا به ، وربما وجس في القلب . وتردد لذلك ابن حبان في عمرو وذكره في الضعفاء ، وقال : لولا كراهة التطويل لذكرت من مناكير أخباره التي رواها عن أبيه عن جده أشياء يستدل بها على وهن هذا الإسناد ، وسنذكر من ذلك جملاً يستدل مَنِ الحديثُ صناعته على صحة ما ذهبنا إليه في كتابنا « الفصل بين النقله » انتهى . ويظهر لي أن ابن حبان رحمه الله ذكره في الكتاب الذي أشار إليه ، وأورد له عدداً من الروايات التي ذكر بعضها في كتاب المجروحين ، ثم قال : والصواب في عمرو بن شعيب أن يحول إلى تاريخ الثقات ، لأن عدالته قد تقدمت ، فأمّا المناكير في حديثه إذا كانت في روايته عن أبيه عن جده فحكمه حكم الثقات إذا رووا المقاطيع والمراسيل، بأن يترك من حديثهم المرسل والمقطوع، ويحتج بالخبر الصحيح.
قال الذهبي معقباً على ابن حبان : قد أجبنا عن روايته عن أبيه عن جده بأنها ليست مرسلة ولا منقطعة ، أما كونها وجادة ، أو بعضها سماع وبعضها وجادة، فهذا محل نظر . ولسنا نقول :إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح ، بل هو من قبيل الحسن .
المجروحين (٢/ ٧٣) ، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٨) .

(٢) التاريخ (٢/ ٤٥٩) ، الضعفاءلابن شاهين (١٣٠) رقم (٤٠٤) .

(٣) الثقات (١٧٩)رقم (١٠٨٧) .

قال أبو حفص : وهذا الاختلاف في العوام يحتمل التوقف فيه ، ولا يدخل في الصحيح ، لأن يحيى بن معين ، ضعفه . ويحيى القطان لم يطلقه له الثقة ، ذكره بكلام معلق (١) .

٤١/٢٥ ذكر عيينة بن عبد الرحمن ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال في رواية يزيد بن الهيثم عنه : إنه ثقة ، وأبوه ثقة (٢) .

وعن أحمد بن حنبل أنه قال : ليس به بأس صالح الحديث ، قيل له: أبوه ؟ قال : ليس بالمشهور (٣) .

وعن يحيى بن معين من رواية عباس ، أنه ثقة (٤) ، وروى العباس بن محمد عنه أنه قال : ليس بشيء (٥) .

قال أبو حفص : ويحتمل أن يكون القول فيه ، قول أحمد بن حنبل ،

---

(١) قول المؤلف : لا يدخل في الصحيح ، صحيح ، لأن صاحب الترجمة له أحاديث مناكير ، أورد بعضها ابن عدي ، وقال عقب إيراده لتلك الأحاديث : وللعوَّام غير ما ذكرت من الحديث ، وهو قليل الحديث وأرجو أنه لا بأس به .
وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : له ثلاثة أحاديث مناكير .
وقال الحافظ ابن حجر : صدوق ربما وهم .
انظر العلل ومعرفة الرجال (٢/٣٨) ، الكامل (٥/ ٢٠٢٠) ، تهذيب التهذيب (٨/١٦٣)، تقريب التهذيب (٢/٨٩) .

(٢) التاريخ برواية ابن الهيثم (٤٨) رقم (٦٩)، الثقات لابن شاهين (١٧٩) رقم (١٠٨٥).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٢/٢٥١) ، الثقات لابن شاهين (٧٩) ، قرم (١٠٨٦) .

(٤) التاريخ (٢/٤٦٧) .

(٥) قلت : وهم المؤلف رحمه الله في نقل العبارة من كتاب الدوري عن ابن معين ، لأن ابن معين لم يقل فيه ، ليس بشيء . بل قال : ليس به بأس ، وعلى هذا فيكون ابن معين قد اتفق مع الإمام أحمد في توثيق الرجل ، ولا حاجة لذكره في المختلف فيهم من الرواة لعدم وجود اختلاف فيه بين الإمامين والله أعلم .
انظر ، التاريخ (٢/٤٦٧) .

وأحد قولي يحيى بن معين ، لأن يحيى قد وثقه في رواية ، وضعفه في أُخرى .

٤٢/٢٧ ذكر فائد أبي الورقاء ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن علي بن المديني قال : أبو الورقاء ، ثقة ، كان يحدث عنه الحديث . واسمه فائد [(١)] .

وعن يحيى بن معين من رواية يزيد بن الهيثم عنه أنه قال : فائد : أبو الورقاء ، روى عنه الكوفيون ليس بثقة [(٢)] .

وعنه أيضاً من رواية العباس بن محمد أنه قال : فائد أبو الورقاء ، ضعيف [(٣)] .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في فائد يوجب التوقف ، حتى ينضاف إلى أحد الرجلين آخر يحكم شهادتين على شهادة . والله أعلم[(٤)] .

---

(١) الثقات (١٨٨) رقم (١١٤٠) .

(٢) التاريخ (٢/ ٤٧١) ، الثقات (١٨٨) رقم (١١٤١) ، الضعفاء لابن شاهين (١٥٤) رقم (٥٠٢) .

(٣) التاريخ (٢/ ٤٧١) .

(٤) حكم عليه النقاد بأنه متروك الحديث .
قال الإمام البخاري : منكر الحديث ، وقال في موضع آخر : لا يتابع في حديثه.
وقال النسائي : ليس بثقة ، وفي موضع آخر ، متروك الحديث .
وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به .
وقال الحاكم : روى عن ابن أبي أوفى أحاديث موضوعة .
وقال الحافظ ابن حجر : متروك ، اتهموه .
وبناء على ما تقدم من أقوال النقاد ، وهم الأكثر ، فإننا نحكم على الراوي بأحد الحكمين اللذين أوردهما ابن شاهين ، ونختار قول يحيى بن معين ، والله أعلم.
انظر ، التاريخ الكبير (٤/ ١٣٢) ، الضعفاء والمتروكين للنسائي (١٩٧) رقم (٥١١) ، المجروحين (٢/ ٢٠٣) ، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٣٣٩) ، تقريب التهذيب (٢/ ١٠٧) .

٤٣/٣١ ذكر ، فَرْقَد السَّبخي ، والخلاف فيه

ذكر ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال : ليس به بأس (١) .

وعن أحمد بن حنبل ، أنه ليس بثقة .

وعن أحمد أيضاً ، أنه سئل عنه ؟ فحول يده كأنه لم يرضه (٢) .

قال أبو حفص : وفرقد السبخي ، له كلام في الزهد و [الرقائق]، وهو رجل صالح إن شاء الله ، وأما في الحديث ، ونقل علم رسول الله ﷺ ، فهو شيء آخر ، وليس ممن يدخل حديثه في الصحيح ، والقول فيه عندي قول أحمد بن حنبل رحمة الله عليه (٣) .

٤٤/٢٨ ذكر الفَضْل بن العلاء ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن علي بن المديني قال : الفضل بن العلاء ، كان من أهل الكوفة ، وكان عندنا بالبصرة ، وكان ثقة .

وعن يحيى بن معين ، من رواية العباس عنه قال : الفضل بن العلاء ، يكون بالبصرة ،لا بأس به (٤) .

ومن رواية المفضل بن غسان عن يحيى بن معين أنه قال : الفضل

---

(١) وفي رواية الدارمي عن يحيى : ثقة ، تاريخ الدارمي (١٩٠) ، رقم (٦٩٣) ، الثقات لابن شاهين ١٨٨٠) رقم (١١٤٤) ، العلل ومعرفة الرجال (١١٨/٢).

(٢) وروى عبد الله قال : سألت أبي عن فرقد السَّبخي ؟ فقال : ليس هو بقوي في الحديث، قلت : هو ضعيف ؟ قال : ليس هو بذاك ، العلل ومعرفة الرجال (١٤٩/١، ٣٨/٢) ، الضعفاء لابن شاهين (١٥٦) رقم (٥٠٩) .

(٣) قلت : وهو الصواب ، وقد وافقه على هذا الرأي ، الحافظ ابن حجر حيث قال: صدوق ، عابد ، لكنه لين الحديث كثير الخطأ . تقريب التهذيب (١٠٨/٢) .

(٤) التاريخ (٤٧٤/٢) ، الثقات لابن شاهين (١٨٥) رقم (١١٢٥) .

ابن العلاء ، كان يكون بالبصرة ، حدث عن أشعث بن سوار ضعفه أبو زكريا[١] .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في الفضل يرجع فيه إلى أحد قولي يحيى الذي وافقه فيه عليّ ووثقه ، لأن معه فيه علي بن المديني ، وأحاديثه مستقيمة، لا أعرف له حديثاً منكراً [٢] .

٤٥/٢٩ ذكر الفضيل بن مرزوق ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن سفيان الثوري سئل عن الفضيل بن مرزوق ؟ فقال: الأغر ، ثقة .

وعن أحمد بن صالح من رواية أحمد بن رشدين أنه سأل [أحمد بن صالح عن الحديث الذي يروى] [*] عن النبي ﷺ : « **الله الذي خلقكم من ضعف** » [٣] [فقال : هذا الحديث ليس له عندي أصل][*] في نفسي [من هذا الحديث شيء] [*] .

---

(١) الضعفاء لابن شاهين (١٥٥) رقم (٥٠٦) .

(٢) قلت : حكم المؤلف صحيح ، إلا أن الراوي لا يبلغ درجة الثقات المتقنين ، بل تكلم في حفظه بكلام ينزله عن درجة التوثيق المطلق . فقد قال أبو حاتم : شيخ يكتب حديثه . وقال الدارقطني : كثير الوهم . وقال الإمام الذهبي : صدوق ، قرنه البخاري بآخر ، وقال الحافظ ابن حجر : صدوق له أوهام ، وروى له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره .
انظر ، الجرح والتعديل (٧/ ٦٥) ، سؤالات الحاكم للدارقطني (٢٦٤) ، الكاشف (٢/ ٣٨٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٨٢) ، تقريب التهذيب (٢/ ١١١) .

(*) ساقطة من الأصل ، وألحقتها من الضعفاء للمؤلف .

(٣) رواه الإمام أحمد ، والترمذي ، وأبو داود .
قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث فضيل ابن مرزوق عن عطية عن ابن عمر عن النبي ﷺ . قلت : في سنده ، عطية ، وهو - ابن سعد العوفي ، قال فيه الحافظ ابن حجر : صدوق يخطيء كثيراً ، كان شيعياً مدلساً .
انظر ، تحفة الأحوذي (٨/ ٢٥٨) ، عون المعبود (١١/ ١١) ، تحفة الأشراف (٦/ ١٣) ، تقريب التهذيب (٢/ ٢٤) .

والنبي ﷺ كان يرخص في هذه الحروف ويقول : « **نزل القرآن على سبعة أحرف وضعف** » من كلام العرب [1] . لا ينبغي أن يروى عنه .

قال ابن رشدين : لا أدري من أراد أحمد بن صالح بالضعف ؟ عطية ، أو فضيل بن مرزوق [2] .

وعن يحيى بن معين من رواية إسحاق الكوسج أنه قال : فضيل بن مرزوق، ضعيف . ومن رواية ابن أبي خيثمة أنه قال : ثقة . وسئل عنه مرة أخرى فقال : ضعيف [3] . ومن رواية العباس بن محمد عن يحيى أنه قال: ثقة[4] .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في فضيل يوجب التوقيف في أمره، لأن ليحيى بن معين فيه قولين : والثوري قد حاد عن ذكره ، وأحمد بن صالح تكلم في حديثه ، فليس [ ] أن يدخل في الصحيح ، والله أعلم[5] .

---

(١) لم أقف على هذا المتن ، ولكن الثابت منه ، قول النبي ﷺ : **إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف** ، فاقرأوا ما تيسر منه . رواه البخاري في صحيحه .
انظر : كتاب فضائل القرآن ،(٥) باب أنزل القرآن على سبعة أحرف . فتح الباري (٩/ ٢٣) .

(٢) هذا الكلام نقله الحافظ في تهذيب التهذيب (٨/ ٢٩٩) دون التعليق عليه ، والذي يظهر لي أن ابن رشدين رحمه الله تعالى أراد بالضعف عطية العوفي ، لأنه الذي اتفق أئمة الجرح والتعديل على تجريحه ، أما الفضيل فقد وثقه جماعة من النقاد ، ومنهم من طعنه لروايته عن العوفي والله أعلم .

(٣) الكامل (٦/ ٢٠٤٥) ، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٩٩) .

(٤) التاريخ (٢/ ٤٧٦) .

(٥) لا يدخل في الصحيح ، ولا ينزل إلى الضعيف ، بل هو متوسط الأمر ، قال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث ، يهم كثيراً ، يكتب حديثه ، وقال ابن عدي : أرجوا أن لا بأس به .
وقال الذهبي : وثقه غير واحد ، وضعفه النسائي وابن معين . ونقل عن ابن عدي أنه قال : عندي أنه إذا وافق الثقات يحتج به . =

٤٦/٣٠ ذكر ، فُليح بن سليمان ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية [محمد بن أحمد بن الجنيد] (*) عنه : قال أبو كامل : فليح بن سليمان ، ليس بشيء[1] .

وقد أدركه أبو كامل . [وقال ابن معين : ثقة] (**) .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف يوجب التوقيف فيه، وهو إلى الثقة

= قلت : وهذا هو الراجح لتضارب أقوال النقاد ، وقد توصل الحافظ ابن حجر بعد دراسة أقوال النقاد إلى أنه ، صدوق يهم ، والله أعلم . لمزيد من التفصيل انظر : الجرح والتعديل (٧/ ٧٥) ، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٦٢) ، الكاشف (٢/ ٣٨٦) ، تقريب التهذيب (٢/ ١١٣) إضافة إلى ما ذكر أعلاه من المراجع .

(*) هكذا وقع في الأصل ويظهر لي أنه تصحيف ، لأمرين .

الأمر الأول : ابن الجنيد ، ليس اسمه محمد ، إنما هو إبراهيم بن عبد الله .

الأمر الثاني : العبارة في سؤالات ابن الجنيد عن ابن معين : ضعيف الحديث ، وليس فيه ذكر لأبي كامل ، ولا لعبارة ليس بشيء . وأرجح أن يكون الصواب في العبارة أن تكون هكذا :

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال في رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل عنه ، لأنني وقفت على عبارة مشابهة للعبارة التي أوردها المصنف في هذا الكتاب ، وهي :

قال عبد الله : سمعت يحيى بن معين يقول : ثلاثة كان يتقي حديثهم : محمد بن طلحة بن مصرف ، وأيوب بن عتبة ، وفليح بن سليمان ، قلت له : ممن سمعت هذا؟ قال من أبي كامل .

انظر العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٩٨) .

(١) الضعفاء لابن شاهين (١٥٦) ، رقم (٥١١) .

(**) ساقط من الأصل ، وأورده المؤلف في الثقات (١٨٨) رقم (١١٤٢) ، ولم يعزه إلى أي من الروايات التي وردت عن ابن معين . ولا أدري من أين ساقه، لأن الذي نقل عن ابن معين خلاف هذا ففي رواية الدوري : سمعت يحيى ، وذكر فليح بن سليمان، فلم يُقَوِّ أمره . وفليح بن سليمان ، وابن عقيل ، وعاصم بن عبيد الله . لا يحتج بحديثهم . انتهى .

وفي سؤالات ابن الجنيد، سألت يحيى بن معين عن فليح بن سليمان ؟ فقال: ضعيف=

أقرب ، وحديثه جيد قليل المنكر ، والقول فيه قول يحيى عن نفسه : هو ثقة، والله أعلم [(١)] .

٤٧/٣٣ ذكر ، قابوس بن أبي ظبيان ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن أحمد بن حنبل قال : ليس بذاك .

وقال : سئل جرير - يعني - ابن عبد الحميد عن شيء من أحاديث قابوس ، فقال : نفق قابوس ، نفق [(٢)] .

وعن يحيى بن معين من رواية ابن أبي خيثمة ، وعباس عنه ، أنه قال : قابوس بن أبي ظبيان ، ثقة [(٣)] .

ومن رواية يزيد بن الهيثم عن يحيى أنه قال : ليس به بأس [(٤)] .

= الحديث . وفي رواية الدارمي عن ابن معين : ضعيف ، وقال البرقي عن ابن معين: ضعيف .

انظر التاريخ (٢/ ٤٧٧) ، الدارمي (١٩) رقم (٦٩٥) ، سؤالات ابن الجنيد (٤٧٣) رقم (٨١٧) ، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٦٥) ، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٠٤) .

(١) قلت : قول المؤلف : هو إلى الثقة أقرب ، وحديثه جيد قليل المنكر ، يجب أن يضبط، لأن الرجل من رجال الكتب الستة ، وقد اعتمده البخاري في صحيحه، وروى عنه الكثير ، وأرى أن نقول فيه بقول الحافظ ابن عدي : لفليح أحاديث صالحة يرويها، يروى عن نافع عن ابن عمر نسخة ، ويروي عن هلال بن علي ، عن عبدالرحمن بن أبي عمرة ، عن أبي هريرة أحاديث، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر وغيره ، أحاديث مستقيمة وغرائب . انتهى .

وقد رجعت إلى المزي في كتابه تحفة الأشراف ، فوجدته ساق خمسة أحاديث أوردها البخاري في صحيحه عن فليح عن نافع عن ابن عمر . أما الإمام مسلم رحمه الله فقد اجتح بحديث واحد مما توبع فيه . والله أعلم .

انظر ، صحيح مسلم بشرح النووي (١٧/ ١١٤) ، الكامل (٦/ ٢٠٥٦) ، تحفة الأشراف (٦/ ١٩٣) ، هدي الساري (٤٣٥) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١/ ١٥٢ ، ٢/ ١١٩)، الضعفاء لابن شاهين(١٥٩)رقم (٥٢١).

(٣) التاريخ (٢/ ٤٧٩) ، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٠٦) .

(٤) الثقات (١٩٢) رقم (١١٦٩) .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في قابوس يوجب إمضاء حديثه ، لأن أحداً لم يطعن عليه ، ولم يبين ، وقول جرير : نفق قابوس ، ليس يوجب الذم، لعله قال ذلك لسرعة موته ، وسؤال الناس [ ] حديثه ، فيحتمل أن يكون هذا يدل على فضله . ويحيى فقد وثقه، وحديثه قريب [١] .

٤٨/٣٢ ذكر ، قيس بن الربيع ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن شعبة قال : سمعت أبا حصين يثني على قيس ، وقال شعبة : أدْركوا قيساً قبل أن يموت [٢] .

وأن يحيى بن سعيد ، ذكر قيس بن الربيع عند شعبة فقال : يا أحول ، تذكر قيس الأسدي ؟ وزجره عن ذلك [٣] .

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال : قيس بن الربيع ، كان صدوقاً ، ولكن اضطرب عليه بعض حديثه [٤] .

---

(١) قلت : هذا الحكم فيه نظر . وقول المؤلف ـ: لأن أحداً لم يطعن عليه ولم يبين، يرده الواقع ، فقد ضعفه جماعة من النقاد منهم ابن معين نفسه ، فقد نقل عبد الله بن أحمد عن ابن معين أنه قال : ضعيف الحديث . وقال النسائي: ليس بالقوي ، ضعيف . وقال ابن سعد : فيه ضعف ولا يحتج به. وقال الدارقطني : ضعيف لا يترك . وقال ابن حبان : كان رديء الحفظ ينفرد عن أبيه بما لا أصل له فربما رفع المراسيل ، وأسند الموقوف .

ومن كان هذا حاله فلا يقال فيه ، حديثه قريب ، وجمعاً بين أقوال من وثقه ، ومن ضعفه يمكن الحكم عليه بما حكم به الحافظ ابن حجر حيث قال : فيه لين، انظر : العلل ومعرفة الرجال (٢/ ١١٩) ، المجروحون (٢/ ٢١٦) ، سؤالات البرقاني (٥٨) رقم (٤١٨) ، ميزان الاعتدال ٣٠/ ٣٦٧) ، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٦) ، تقريب التهذيب (٢/ ١١٥) .

(٢) الثقات لابن شاهين (١٩١) رقم (١١٥٦) .

(٣) وورد عنه أنه قال : ألا تعجبون من هذا الأحول - يعني يحيى القطان - يقع في قيس الأسدي ؟ وقال مرة : من يعذرني من هذا الأحول - يعني يحيى بن سعيد القطان - يزعم أنه لا يَرْضى قيس بن الربيع الكامل (٦/ ٢٠٦٤) .

(٤) الثقات لابن شاهين (١٩١) رقم (١١٥٦) .

وعن أبي نعيم أنه قال : ذكر قيس عند سفيان فقال : قيس قد سمع ، قيس قد سمع .

وعن يحيى بن معين ، من رواية العباس بن محمد ، ويزيد بن الهيثم ، وابن أبي خيثمة أنه قال : ليس بشيء . ولا يساوي شيئاً .

وقال مرة أُخرى : ضعيف الحديث . وكذلك روى [الدارمي] (*) عن يحيى أنه ، ليس بشيء (١) .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في قيس بن الربيع يوجب التوقيف فيه ، وقيس بن الربيع حسن الحديث ، وصحيحه ، وهو عندي في عداد الثقات ، وقد حدَّث عنه من هو أجل منه وأنبل ، وهذا لا يكون من ضعفه ، لأنه إذا اجتمع على الرجل الثوري وشعبة في الكتابة عنه فهو غاية من الغايات ، ولا سيما ثناء أبي حصين عليه ، وقد حدث عنه الثوري ، ومات الثوري قبله بسبع سنين ، وقيل بست .

وحدث عنه شعبة بن الحجاج ، ومات شعبة قبله بسبع سنين . وحدث عنه ابن جريج ، ومات ابن جريج قبله بسبع عشرة سنة . وحدث عنه أبان [ابن] (**) تغلب ، ومات قبله بست وعشرين سنة .

وحدث عنه جابر الجعفي ، ومات قبله بأربع وثلاثين سنة . وحديثه عندي صحيح جائز إن شاء الله (٢) .

(*) في الأصل « وكذلك رَوَى عن ابن معين أنه ليس بشيء »، وبما أن المؤلف ذكر الدوري، ويزيد بن الهيثم ، وابن أبي خيثمة فقدَّرْتُ أن يكون الدارمي هو الساقط ما بين كلمة روى ، وكلمة عني يحيى فألحقته .

(١) التاريخ (٢/ ٤٩٠) ، الدارمي (١٩٣) رقم (٧٠٧) ، الضعفاء لابن شاهين (١٥٩) ، رقم (٥٢٣) ، الكامل (٦/ ٢٠٦٤) ، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩٣) ، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٩١) .

(**) ساقط من الأصل .

(٢) قلت : الأمر فيه على التفصيل ، ولا يمكن الركون إلى قول المؤلف وتوثيقه ، !! =

٤٩/٥١ ذكر ، ليث بن أبي سُليم (*) ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، عن أحمد بن حنبل قال : ليث بن أبي سليم، مضطرب الحديث ، ولكن حدث عنه الناس (١) .

وعن يحيى بن معين أنه قال : ليس حديثه [بذاك] (**) .

[وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق، ولكن ليس بحجة](***) .

قال أبو حفص : وكلام أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين في ليث متقارب، لم يطلقا عليه الكذب ، بل مدحه أحمد بن حنبل ووثقه [بقوله]: حدث عنه الناس ، وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة ، وهو به أعلم من غيره، لأنه من بلده ، ولكن الكل أطلق عليه الاضطراب(٢).

= وتصحيح روايته على الإطلاق ، إعتماداً على توثيق من وثقه ، وعلى رواية الثقات عنه، لأن القاعدة المعروفة في الجرح والتعديل ، أن رواية الثقة عن الراوي لا يعتبر تعديلاً له، فكم من أئمة رووا عن ضعفاء غير مُصَرِّحين بضعفهم لم يقبل الناس أحاديثهم عن أولئك الضعفاء ، ولم يقبلوا توثيق من رَوَوْا عنهم بمجرد الرواية عنهم . أما قيس ابن الربيع ، وهو موضوع دراستنا ، فالأمر فيه كما قال ابن حبان في كتابه المجروحين (٢/٢١٨) .

قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتها فرأيته صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً فلما كبر ساء حفظه ، وامتحن بابن سوء ، فكان يدخل عليه الحديث ، فيجيب فيه ثقة منه بابنه ، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ، ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج ، فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لَمَّا نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها عن سماعه ، وكل من وهاه منهم، فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره .

(*) في الأصل سليمان ، وهو خطأ والصواب ما أثبته .

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٤٠٠) ، الضعفاء لابن شاهين (١٦٢) رم (٥٣١) .

(**) في الأصل : بثقة فلان .والتصويب من الضعفاء لابن شاهين (١٦٢) ، قرم (٥٣١)، وفي رواية الدارمي عن ابن معين ، ضعيف (١٥٩) رقم (٥٦٠، ١٩٧) رقم (٧٢٠) .

(***) ساقط من الأصل ، والمقام يقتضي الحاقة ، لأن المؤلف أشار إلى أن عثمان ابن أبي شيبة وثقه ، وانظر الضعفاء لابن شاهين (١٦٢) رقم (٥٣١) .

(٢) كأن المؤلف يشير إلى توثيقه اعتماداً على قول ابن أبي شيبة ، ولكن يظهر لي أن =

٥٠ ـ ذكر المجالد بن سعيد ، والخلاف فيه

٥٠

روى ابن شاهين ، أن جرير بن حازم قال : المجالد بن سعيد ، وكان كذاباً .

وقال يحيى بن معين : كان يحيى بن سعيد يقول : لو أردت أن يرفع لي مجالد بن سعيد حديثه كله ، رفعه . قلت له : لم يرفع حديثه ؟ قال : لضعفه (١) .

قال يحيى بن معين : المجالد بن سعيد ، ضعيف ، واهي الحديث (٢) .

وعن أحمد بن أبي خيثمة قال : سمعت يحيى بن معين مرة أخرى يقول: مجالد بن سعيد ثقة (٣) .

وعن يحيى بن سعيد القطان ، أنه قال : مجالد ، أحب إليّ من ليث وحجاج .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في أمر مجالد ، يوجب التوقف فيه ، وهو إلى التعديل أقرب ، لأن الذي ضعفه اختاره ، والذي ذمه مدحه ، لأن يحيى بن سعيد ضعفه في رفعه الحديث ، ثم اختاره على حجاج وليث، ووثقه يحيى بن معين بعدما ضعفه والله أعلم (٤) .

= المؤلف أخذ جزاءًا من كلام ابن أبي شيبة ، وترك الجزء الآخر لأن ابن أبي شيبة قال : ثقة ، صدوق ، ولكن ليس بحجة ، وكلامه هذا يوافق كلام غيره من أهل الجرح والتعديل ، فالصواب في أمره ما قاله البزار : كان أحد العبَّاد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه ، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا ، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه . وقال الحافظ تأكيداً لقول البزار : صدوق ، اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثه فترك ، انظر ، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٦٨) ، تقريب التهذيب (٢/ ١٣٨) .

(١) الضعفاء لابن شاهين (١٨١) رقم (٦٣٨) .

(٢) هذا القول نقله ابن أبي خيثمة عن ابن معين . تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠) .

(٣) وهذا التوثيق نقله الدوري عن ابن معين أيضاً . التاريخ (٢/ ٥٤٩) .

(٤) قلت : هذا الترجيح فيه نظر ، والذي ظهر لي أن الرجل كان ثقة ، وعليه يحمل توثيق من وثقه ، ثم طرأ عليه الضعف ، لأنه اختلط في آخرعمره ، وقد أشار الإمام ابن مهدي إلى ذلك حيث قال: حديث مجالد عند الأحداث ، أبي أسامة وغيره ليس=

٥١/٤٩ ذكر ، مَسْلمة بن عَلْقمة ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، عن أحمد بن حنبل أنه قال : مسلمة بن علقمة، شيخ ضعيف الحديث ، حدث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير ، وأسند عنه[١] .

وعن يحيى بن معين أنه قال : مسلمة بن علقمة ، ثقة [٢] .

قال أبو حفص : وقول أحمد بن حنبل ، إنه ضعيف ، لِعِلَّة رفع الأحاديث، لا أنه كذَّاب ، وهو إلى الثقة بقول يحيى بن معين أقرب، والله أعلم [٣] .

٥٢/٥٢ ذكر ، المُغيرة بن زياد الموصلي ، والخلاف فيه

ذكر ابن شاهين بإسناده ، أن يحيى بن معين سئل عن مغيرة بن زياد الموصلي ؟ فقال : ليس به بأس ، وقال : له حديث واحد منكر [٤] .

وقال أحمد بن حنبل فيه : إنه ضعيف الحديث ، أحاديثه أحاديث مناكير ، وقال أيضاً فيه : مضطرب الحديث . وقال أيضاً : كل حديث رفعه مغيرة بن زياد فهو منكر [٥] .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في أمره يرجع فيه إلى قول أحمد بن

= بشيء ، ولكن حديث شعبة ، وحماد بن زيد ، وهُشيم وهؤلاء . يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره .
انظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠) .

(١) الضعفاء لابن شاهين ١٧٧٠) رقم (٦٢٠) ، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢١٣) .

(٢) التاريخ (٢/ ٥٦٥) .

(٣) وقال الحافظ ابن حجر : صدوق له أوهام . تقريب التهذيب (٢/ ٢٤٨) .

(٤) الثقات لابن شاهين (٢١٩) رقم (١٣٣٢) ، وليس فيه قوله : له حديث واحد منكر ، انظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٥٩) .

(٥) العلل ومعرفة الرجال (١/ ١٥٦ ، ١٥٨ ، ٢٤٩ ، ٢/ ١١٨) ، الضعفاء لابن شاهين (١٧٤) رقم (٦٠٩) .

حنبل ، لأن يحيى قد وافقه على أن له حديثاً منكراً ، فيجوز أن يكون وقع إلى أحمد أحاديث أخر مناكير لو وقعت إلى يحيى بن معين ، لأنكرها . والله أعلم [١] .

٥٣/٥٧ ذكر من اسمه ناصح ، ويعرف بالمحلِّميِّ ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، عن يحيى بن معين أنه قال : ناصح الكوفي ، صاحب سماك [ليس بثقة] [٢] .

وعن أبي نعيم أنه قال : قال لي صاحب الحسن بن صالح : اسمع من ناصح ، قلت لأبي نعيم : ناصح الذي روى عن سماك بن حرب ؟ قال : نعم [٣] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من يحيى بن معين في ناصح مسموع ، غير أن قول الحسن بن صالح لأبي نعيم ، اسمع منه ، يدل على ثقته في الحديث ، لأن الحسن بن صالح من أهل الورع والصدق ، فلا يأمر أبا نعيم بالسمع منه ، وهو عنده متهم في الحديث ، والله أعلم [٤] .

---

(١) قلت : ترجيح المؤلف لقول الإمام أحمد رحمه الله فيه نظر ، والصواب في أمره أن ينظر إلى أقوال غيرهما من النقاد ليحكم على الراوي بما هو أهله . وقد تشدد المؤلف رحمه الله حينما اعتمد على أحد الروايتين عن الإمام أحمد ، وترك رواية صالح عن أبيه ، وفيه أنه قال : ثقة .
وقال الحافظ ابن عدي : عامة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم ، إلا أنه يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث من ليس به بأس من الغلط ، وهو لا بأس به عندي .
وقال الحافظ ابن حجر : صدوق له أوهام .
انظر ، الكامل (٦/ ٢٣٥٣) ، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٥٨) ، تقريب التهذيب (٢/ ٢٦٨) .

(٢) في الأصل ، ليس يسوي فلساً ، وفي الضعفاء له (١٨٥) رقم (٦٤٧) ، ليس بثقة ، وقد أثبت هذه العبارة نظراً لأنه لم يورد العبارة الأخرى ، ولم أجد من صرح أن ابن معين قال فيه : ليس يسوى فلساً .

(٣) وفي كتاب الكامل (٧/ ٢٥١٠) ، عن الحسن بن صالح قال : ناصح ، أبو عبد الله المحلِّميِّ نِعْمَ الرَّجُل .

(٤) قلت : هذا الترجيح فيه نظر ، لأن القاعدة في الجرح والتعديل، أن الرجل إذا عدَّله =

٥٤/٣٩ ذكر ، نَصْر بن بَابٍ ، والاختلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال : نصر بن باب ، ليس بشيء[١] .

وعن أحمد بن حنبل أنه سئل عنه فقال : إنما أنكر الناس عليه حديثاً عن إبراهيم الصائغ ، وما كان به بأس . [قيل لأحمد بن حنبل] [*] إن أبا خيثمة قال : نصر بن باب ، كذاب ، قال : ما أجترىء على هذا أن أقوله، أستغفر الله [٢] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام مقبول في التوقف فيه ، ولا يدخل في الصحيح [٣] .

= واحد أو جرحه وخالفه جماعة من النقاد الضابطين ، فالقول قولهم ، وقد أجمع النقاد على تضعيفه . قال الفلاس : متروك الحديث ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال في موضع : ليس بثقة ، وقال ابن حبان : كان شيخاً صالحاً غلب عليه الصلاح ، فكان يأتي بالشيء على التوهم ، فلما فحش ذلك منه استحق الترك .

وقال الحافظ : ضعيف ، فهذه الأقوال ترجح أنه ضعيف ، وأن المؤلف رحمه الله تسامح في حكمه له بالثقة .

انظر التاريخ الكبير (٢/ ٤/ ١٢٢)، الجرح والتعديل (٨/ ٥٠٣) ، المجروحين (٣/ ٥٤)، الكامل (٧/ ٢٥١٠) ، ميزان الاعتدال (٤/ ٢٤٠) ، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠١) ، تقريب التهذيب (٢/ ٢٩٤) .

(١) التاريخ (٥/ ٦٠٤) ، الضعفاء لابن شاهين (١٨٧) رقم (٦٥٧) .

(*) في الأصل - قلت . والتصحيح من ثقات ابن شاهين .

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٥/ ٢٥٩) ، الضعفاء لابن شاهين (٢٤٢) رقم (١٤٨١) ، تاريخ بغداد (١٣/ ٢٧٨) .

(٣) قلت : هو ضعيف جداً ، ضعفه جماعة من النقاد . قال الإمام البخاري : كان بنيسابور ، يرمونه بالكذب ، قال أبو حاتم : متروك الحديث . وقال النسائي في التمييز : ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه . وقال محمود بن غيلان : ضرب أحمد وابن معين ، وأبو خيثمة على حديثه وأسقطوه .

انظر ، التاريخ الكبير (٢/ ٤/ ١٠٦) ، الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٦) ، لسان الميزان (٦/ ١٥٠) .

٥٥/٥٤ ـ ذكر ، النُّعْمان بن راشد ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال في رواية العباس وابن أبي خيثمة عنه : النعمان بن راشد ، ثقة [١] .

وروى العباس عنه رواية أخرى أنه قال :ليس بشيء [٢] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من يحيى بن معين ،في النعمان بن راشد مختلف ، فإن وافقه على أحد قوليه واحد ، كان القول قوله في أحدهما ، وإلا فهو موقوفاً عن الصحيح ، لأن الجرح أولى من التعديل ، والله أعلم[٣] .

٥٦/٤٠ ـ ذكر ، النَّهاس بن قَهْم ، والاختلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال في رواية العباس بن محمد عنه: كان قاصاً ، وليس هو بشئ .

وقال يحيى بن معين : كان ابن أبي عدي يقول :لا يساوي النهاس ابن قهم شيئًا [٤] .

---

(١) التاريخ (٢/٦٠٨) ، الثقات (٢٤١) رقم (١٤٧٦) .

(٢) التاريخ (٢/٦٠٨) ، الضعفاء لابن شاهين (١٨٥) رقم (٦٤٦) .

(٣) قلت : قد وافقه على أحد قوليه ، وهو التضعيف . جماعة من النقاد منهم : يحيى القطان ، والإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وقال الحافظ ابن حجر : صدوق سيء الحفظ .
والذي يظهر لي من كلام الحافظ أنَّ ضعْفَهُ محتمل بمعنى أنه إذا عضد حديثه بآخر ارتفع من الضعف إلى الحسن لغيره ، لأن الضعف لم يكن مطلقاً بل طرأ عليه ، وقد أشار إلى هذا الإمامان البخاري ، وأبو حاتم الرازي حيث قالا : في حديثه وهم كثير، وهو في الأصل صدوق ، والله أعلم .
انظر : التاريخ الكبير (٢/٤/ ٩٠) ، الجرح والتعديل (٨/٤٤٨) ، العلل ومعرفة الرجال (١/١٦٣/٢/٣٦) ، الكامل لابن عدي (٧/٢٤٧٩) ، تهذيب التهذيب (١٠/٤٥٢) ، تقريب التهذيب (٢/٣٠٤) .

(٤) التاريخ (٢/ ٦١٠) ، الضعفاء لابن شاهين (١٨٧) رقم (٦٥٨) .

وقال ابن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان عنه : النهاس بن قهم ، ليس به بأس [1] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من يحيى في النَّهَّاس قد أعانه في أحد قوليه محمد بن أبي عدي ، وهو أقدم من يحيى بن معين ، فإذا كان معه في أحد قوليه غيره كان القول قوله في الذي أعانه عليه ، والله أعلم [2] .

٥٧/٤١ ذكر ، نَهشل الضَّبِّيِّ ، والختلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال في رواية العباس عنه ، وقد سأله عن حديث سفيان ، عن نهشل ، عن أبي غالب ، من نهشل هذا ؟ فقال له : هو نهشل الضبي ، فقال له : هو ثقة ؟ قال : نعم . قال له : من أبو غالب ؟ قال : لا أدري [3] .

[و] عن سفيان أنه قال : أخبرني نهشل بن مُجَمَّع ، وكان مرضياً [4] .

وعن يحيى بن معين ، من رواية العباس ، أيضاً عنه أنه قال : يروي ابن نمير عن نهشل ، وليس نهشل بشيء [5] .

قال أبو حفص : هذا الكلام من يحيى بن معين في نهشل على وجهين [6] ، والقول عندي قوله فيما وافق عليه سفيان الثوري . والله أعلم .

---

(١) الثقات (٢٤٢) رقم (١٤٨٤) .

(٢) انظر ترجمته في الجرح والتعديل (٨/ ٥١١) ، ميزان الاعتدال (٤/ ٢٧٤) ، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٧٨) ، والحكم الذي ارتضاه المؤلف موافق لما ذهب إليه أكثر النقاد ، وبه حكم الحافظ في التقريب (٢/ ٣٠٧) .

(٣) التاريخ (٢/ ٦١١) ، الثقات (٢٤٣) رقم (١٤٩٢) .

(٤) الثقات (٤٤٣) رقم (١٤٩٢) .

(٥) هذا الكلام لم يقله ابن معين في نهشل الضبي ، وإنما قاله في نهشل بن سعيد الخراساني ، وقد خلط المؤلف في هذه الترجمة بين الترجمتين ، وانظر تاريخ ابن معين (٢/ ٦١٠) .

(٦) قلت : بل على وجه واحد ، وهو التوثيق .

٥٨/٥٩ ذكر الهذيل بن بلال، والخلاف فيه

روى ابن شاهين، أن يحيى بن معين قال: الهذيل بن بلال، ليس بشيء، وكان ينزل المدائن [١].

وعن أحمد بن حنبل أنه قال: الهذيل بن بلال الفزاري، ثقة.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف من قول أحمد، ويحيى في الهذيل يوجب التوقف فيه، ولأن الذي روى قول أحمد فيه، ليس بالمشهور، ومع ذلك فالهذيل قليل الرواية لا يعرف له رواية كثيرة يتبع فيها، والله أعلم [٢].

٥٩/٦٢ ذكر، وقاء بن إياس، والخلاف فيه

روى ابن شاهين، أن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان [يقول] (*): ما كان وقاء بن إياس، بالذي يُعْتَمدُ عليه، ولم يكن بالقوي، وعن يحيى بن معين، أنه سئل عن وقاء بن إياس؟ فقال: كوفي ثقة [٣].

---

(١) التاريخ (٢/ ٦١٥)، الضعفاء لابن شاهين (١٩٢) رقم (٦٧٣).

(٢) قلت: اختلف النقاد فيه توثيقاً وتضعيفاً، فمن الذين وثقوه، الإمام أحمد في رواية غير مشهورة كما أشار المؤلف، وعبد الرحمن بن مهدي، وفي رواية لأحمد لا أرى به بأساً، وابن عمار، أما الذين ضعفوه فجماعة منهم، أبو زرعة الرازي، قال فيه: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه، والنسائي قال فيه: ضعيف.

ويظهر لي من خلال هذه الأقوال أنه ضعيف ضعفاً يحتمل إذا عضد روايته عاضد، والله أعلم.

انظر، الجرح والتعديل (٩/ ١١٣)، المجروحين (٣/ ٩٥)، الكامل (٧/ ٢٥٨٣)، لسان الميزان (٦/ ١٩٢).

(*) في الأصل قال، وما أثبته هنا نقلاً عن كتاب الضعفاء للمؤلف.

(٣) الضعفاء لابن شاهين (١٨٨) رقم (٦٦٠)، ونقل في الثقات (٢٤٧) رقم (١٥٠٧) قول ابن القطان: ما كان وقاء بالذي يعتمد عليه، وليس فيه توثيق ابن معين. لكني وجدته في الجرح والتعديل (٤/ ٢/ ٤٩) فيما رواه ابن أبي خيثمة عن ابن معين.

قال أبو حفص : وهذا القول في وقاء بن إياس ، يوجب التوقف فيه ، ولا يدخل في الصحيح ، لقول يحيى بن سعيد فيه : لم يكن بالقوي ، ولا يعتمد عليه ، وقد وثقه يحيى بن معين ، والله أعلم بذلك [1] .

٦٠/٦٦ ذكر ، يحيى بن أيوب البجلي ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال في رواية العباس بن محمد عنه: يحيى بن أيوب ، سمع من عبد الله بن المبارك ، وليس به بأس [2] .

وقال في رواية يزيد بن الهيثم عنه : يحيى بن أيوب البجلي ، صالح الحديث [3] .

وقال في رواية المفضل بن غسان عنه : يحيى بن أيوب الكوفي ، ضعيف. وكذلك قال في رواية الكوسج عنه [4] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من يحيى بن معين في يحيى بن أيوب البجلي يوجب التوقف فيه ، لأن له فيه قولين ، وقوله : أن ابن المبارك سمع منه لعله أراد به قد رضيه ، والله أعلم بذلك [5] .

---

(١) قال الحافظ ابن حجر : لين الحديث . وهي مرتبة من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث ، وهذا الكلام ينطبق مع ما ذهب إليه ابن شاهين من أن الرجل لا يدخل في الصحيح ، قال ابن عدي : حديثه ليس بالكثير ، وأرجو أن لا بأس به .
انظر ، تهذيب التهذيب (١١/ ١٣٢) ، تقريب التهذيب (١/ ٥ ، ٢/ ٣٣١) .

(٢) الثقات لابن شاهين (٢٦٠) رقم (١٥٩٣)، ولم أجد في رواية الدوري ما ذكره المؤلف بل فيه ، يحيى بن أيوب البجلي ، يروي عنه مروان ، وهو ثقة ، وهو كوفي ، ويظهر لي أنَّ العبارة التي أوردها المؤلف عن الدوري ساقطة من نسخة التاريخ المطبوع ، لأن ابن أبي حاتم نقل عبارة ليس به بأس عن الدوري عن ابن معين من غير ذكر ابن المبارك .
انظر التاريخ (٥/ ٦٤٠) ، الجرح والتعديل (٩/ ١٢٧) .

(٣) رواية يزيد بن الهيثم (٥٧) رقم (١٢٠) .

(٤) الضعفاء لابن شاهين (١٩٦) رقم (٦٨٧) .

(٥) قلت : يفهم من كلام المؤلف أنه يرجح جانب التوثيق ، إلا أنه لم يقطع بذلك ، وأرى أنه إلى الثقة أقرب ، وأن حديثه من قبيل الحسن إن شاء الله .

٦١/٦٥ ذكر ، يحيى بن الحارث ، الجابر والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال في رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل عنه : يحيى بن الحارث ، ضعيف الحديث (١) .

وقال في رواية ، إسحاق الكوسج عنه : يحيى بن عبد الله الجابر ، ضعيف (٢) .

[و] عن أحمد بن حنبل أنه قال : يحيى الجابر ، يحيى بن عبد الله ، ليس به بأس ، ولكن الذي يحدث عنه يحيى الجابر ، أبو ماجد ، لا يعرف(٣) .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من أحمد بن حنبل في يحيى الجابر ، مسموع مقبول ، والتعليل بقوله : ولكن الذي حدث عنه ، يحتمل أن يكون يحيى أراد ذلك أيضاً (٤) .

٦٢/٦٧ ذكر ، يونس بن خَبَّاب ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ،أن عثمان بن أبي شيبة قال : يونس بن خباب [ثقة صدوق] (*) (٥) .

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/١١٨) ، الضعفاء لابن شاهين (١٩٦) رقم (٦٩٣) .
(٢) الضعفاء لابن شاهين (١٩٥) رقم (٦٨٣) .
(٣) العلل ومعرفة الرجال (١/ ١٥٥) .
(٤) قلت : كأن المؤلف يميل إلى توثيقه اعتماداً على قول الإمام أحمد : ليس به بأس . ويرى أن ابن معين أراد بالتضعيف ، أبا ماجد الذي يروي عنه يحيى الجابر ، ولكن الواقع ليس كذلك ، فإن يحيى بن الحارث ضعيف ، وتضعيف الإمام يحيى بن معين في محله ، وأقل ما يقال فيه إنه ضعيف يكتب حديثه ، فإذا وجدنا له متابعاً أخذنا به، وإلا فيبقي على ضعفه . والله أعلم .
(*) ما بين المعقوفات ساقطة من الأصل . وقد تم إلحاقها من كتابي الثقات ، والضعفاء للمؤلف ، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر .
(٥) الثقات لابن شاهين (٢٩٤) ، رقم (١٦٢٣) .

[وقال ابن معين في رواية إسحاق عنه] (*) [1] .

[يونس بن خباب] (*) لا شيء .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من يحيى في يونس أقرب عندي ، لأنه ممن اشتهر بدعته في السب للسلف ، ولا أحب توثيقه في حديث رسول الله ﷺ، وقد ذكر عن يونس بن خبَّاب أنه كان يتناول عثمان رضي الله عنه[2].

٦٣/٥ ذكر أبي الأشهب ، جعفر بن الحارث

روى ابن شاهين ، أن أحمد بن حنبل قال : أبو الأشهب واسمه جعفر . من الثقات [3] .

وعن ابن معين أنه قال : أبو الأشهب ، جعفر بن الحارث الكوفي ، يروي عنه محمد بن يزيد وغيره ، ليس حديثه بشيء [4] .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في جعفر بن الحارث من أحمد ويحيى ، وهما إماما هذا الشأن يوجب الوقوف فيه حتى تجيء شهادة أُخرى لثالث مثلهما فينسب إلى ما قاله الثالث . والله أعلم [5] .

(*) ما بين المعقوفات ساقطة من الأصل . وقد تم إلحاقها من كتابي الثقات ، والضعفاء للمؤلف ، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر .

(١) الضعفاء لابن شاهين (١٩٩) رقم (٧١٢) ، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٣٨) .

(٢) قلت : قد أحسن المؤلف في ترجيحه هذا ، وقد وافقه عليه أبو أحمد الحاكم حيث قال: تركه يحيى وعبد الرحمن ، وأحسنا في ذلك ، لأنه كان يشتم عثمان ، ومن سب أحداً من الصحابة ، فهو أهل أن لا يروى عنه . تهذيب التهذيب (١١/ ٤٣٨) .

(٣) الثقات (ص٥٥) الترجمة رقم (١٦٨) .

(٤) التاريخ لابن معين (٢/ ٨٥) ، الضعفاء لابن شاهين (٦٦) الترجمة رقم (٩١) .

(٥) قلت : خلط المؤلف رحمه الله بين جعفر بن حبان - أبو الأشهب الذي قال فيه الإمام أحمد : من الثقات ، وجعفر بن الحارث - أبو الأشهب الذي قال فيه ابن معين : ليس حديثه بشيء .

وقد فرق بينهما في غير هذا الموضع ، فذكر الأول في الثقات كما تقدم ، والثاني في تاريخ أسماء الضعفاء له . والصواب التفرقة بينهما . وأنه لا خلاف بين العلماء في توثيق الأول ، وتضعيف الثاني . والله أعلم .

٦٤/٦٣ ذكر ، أبي بحر البَكْراوي ، والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن علي بن المديني قال : أبو بحر البكراوي ، كان يحيى، حسن الرأي فيه .

وقال : أنا لم أحدث عنه بشئ ، وكان يحيى ربما كلمني فيه ويقول : (كنتم تكتبون عمن هو دونه) (١) .

وعن أحمد بن حنبل ، أنه سئل عن عبد الرحمن بن عثمان البكراوي ؟ فقال : طرح الناس حديثه (٢) .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من أحمد بن حنبل في أبي بحر شديد ، وإذا طرح حديث الإنسان كان أشد من الضعيف ، والمضَّطرِب ، ولا يطرح إلا حديث المُرَكِّب والوضَّاع للحديث ، ونحو ذلك ، ولا يخرَّجُ في الصحيح .

٦٥/٥٣ ذكر ، أبو حنيفة النعمان بن ثابت

روى ابن شاهين ، عن البغوي ، عن محمود بن غيلان ، عن المؤمل بن إسماعيل قال : ذكر أبو حنيفة عند الثوري في الحجر فقال : غير ثقة ولا مأمون ، غير ثقة ولا مأمون ، فلم يزل يقول حتى جاوز الطواف (٣) .

وعن الحسن بن الربيع قال : ضرب ابن المبارك على حديثه قبل أن يموت بأيام يسيرة .

---

(١) ما بين القوسين في الأصل : « أنتم تكذبون عمن هو دونه » وهو خطأ من الناسخ ، والتصويب من كتاب الكامل (٤/١٦٠٦) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢/١٥٨) ، التاريخ الكبير (١/٣/٣٣١) ، الضعفاء لابن شاهين (١٢٨) رقم (٣٩٦) .

(٣) الضعفاء لابن شاهين (١٨٤) رقم (٦٤٥) .

قال : وذكر أبو بكر بن عياش حديث عاصم ، فقال : والله ما سمعه أبو حنيفة قط .

وعن أحمد بن حنبل قال : أبو حنيفة يكذب .

وعن يحيى بن معين ، أنه سئل عن أبي يوسف ، وأبي حنيفة ؟ فقال : أبو يوسف أوثق منه في الحديث ، قلت : وكان أبو حنيفة يكذب ؟ قال : كان أنبل في نفسه من أن يكذب .

وعن حرملة بن يحيى قال : سمعت الشافعي يقول : كان أبو حنيفة ممن وفق له الفقه (١) .

قال أبو حفص بن شاهين : وهذا الكلام في أبي حنيفة ، طريقه طريق الروايات ، واضطرابها ، وما فيها من الخطأ . لا أنه كان يضع حديثاً ، ولا يركب إسناداً على متن ، ولا متناً على إسناد ، ولا يدعي لقاء من لم يلقه ، كان أورع من ذلك وأنبل ، وقد فضله العلماء في الفقه منهم : القاسم ، وابن معين ، والشافعي ، والمقرئ ، وابن مطيع ، والأوزاعي ، وابن المبارك، ومن يكثر عدده ، ولكن حديثه فيه اضطراب ، وكان قليل الرواية ، وكان بالرأي أبصر من الحديث ، وإنما طعن عليه من طعن من الأئمة في الرأي ، وإذا قلَّ بصيرة العالم بالسنن وفَتَح الرأي تكلم فيه العلماء بالسنن ، وكفاك بسفيان الثوري ، وابن المبارك وأحمد بن حنبل ،سادات من نقل السنن وعرف الحق من الباطل ، والله أعلم (٢) .

٦٦ / ٥٥ ذكر ، أبي عامر الخزَّاز ، واسمه صالح بن رُسْتُم

روى ابن شاهين ، أن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : قال أبي : أبو عامر الخزاز ، اسمه صالح بن رستم ، صالح الحديث (٣) .

---

(١) انظر ، التاريخ (٢/ ٦٠٧) ، تاريخ بغداد (١٣/ ٣٢٣) ، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٤٩).

(٢) كلام المؤلف هنا جيد ، وللحافظ ابن حجر رأي يقاربه . انظر حاشية الضعفاء (١٨٤) رقم (٦٤٥) .

(٣) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٢٢١) ، الثقات (١١٧) رقم (٥٧٣) وفيه تصحيف شنيع .

وعن يحيى قال : صالح بن رستم ، لا شيء [1] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام في صالح بن رستم يوجب التوقف لاختلاف أحمد ويحيى فيه ، والله أعلم [2] .

٦٧/٦١ ذكر ، أبي فَرْوة ، يزيد بن سنَان الرُّهاوي الجَزَريّ ، والخلاف فيه

ذكر ابن شاهين ، عن يحيى بن معين أنه قال في أبي فروة : قد روى عنه الكوفيون ، يروي عن الزهري ، ليس حديثه بشيء .

وقال محمد بن عمار : يزيد بن سنان الرُّهاوي ، منكر الحديث [3] .

وعن يحيى بن أيوب قال : كان مروان بن معاوية يثبت يزيد بن سنان الجزري [4] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من مروان بن معاوية ليس بماش على كلام يحيى بن معين ، وابن عمار ، وله أحاديث تفرد بها ، وليس يدخل في الصحيح حديثه [5] .

٦٨/٦٤ ذكر ، أبي قتادة الحرَّانيّ [6]، والخلاف فيه

روى ابن شاهين ، أن يحيى بن معين قال : أبو قتادة الحراني ، ثقة . في رواية عباس عنه [7] .

---

(١) الضعفاء لابن شاهين (١١٠) رقم (٣٠٣) .

(٢) قال الحافظ : صدوق كثير الخطأ ، تقريب التهذيب (١/ ٣٦٠) .

(٣) التاريخ (٢/ ٦٧٢) ، الضعفاء لابن شاهين (١٩٧) رقم (٦٩٦ ، ١٩٨) رقم (٧٠٤) ، وفي رواية عن ابن معين ليس بثقة .

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٣٦) .

(٥) قال ابن عدي : عامة حديثه غير محفوظة . وقال الحافظ ابن حجر : ضعيف . الكامل (٧/ ٢٧٢٣) ، تقريب التهذيب (٢/ ٣٦٦) .

(٦) هو عبد الله بن واقد .

(٧) في رواية عباس عن يحيى قولين : =

وفي رواية المفضل بن غسان عنه : أنه يضعف .

قال أبو حفص: وهذا القول في أبي قتادة يوجب التوقف فيه حتى يُتْبع شهادة أخرى على أحد القولين ، فَيُعْمل بحسب ذلك [1] .

= القول الأول : ليس به بأس ، إلا أنه كان يغلط في الحديث .
والقول الثاني : ثقة .
انظر ، التاريخ (٢/ ٣٣٥) ، الضعفاء لابن شاهين (١١٨) رقم (٣٢٩) ، الثقات (١٣٣) رقم (٦٩٠) .

(١) قلت : أكثر النقاد على تضعيفه ، ومن وثقه لم يوثقه توثيقاً مطلقاً إلا ما كان من الإمام يحيى بن معين ، وقد خالف غيره .
قال الإمام أحمد: ثقة إلا أنه كان ربما أخطأ ، وكان من أهل الخير يشبه النُسَّاك، انتهى.
قال أبو حاتم : تكلموا فيه ، منكر الحديث ، وذهب حديثه .
وقال البخاري : تركوه ، منكر الحديث ، وقال في موضع آخر : سكتوا عنه .
واختار الحافظ ابن حجر عبارة متروك .
فهذه الأقوال تؤيد قول ابن معين الثاني الذي أورده المؤلف عن المفضل بن غسان عن ابن معين ، والله أعلم .
انظر ، الجرح والتعديل (٥/ ١٩١) ، الضعفاء لابن شاهين (١١٨) رقم (٣٢٩) ، الثقات (١٣٣) رقم (٦٩٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ٦٦) ، تقريب التهذيب (١/ ٤٥٩).

فهرس الأعلام

* * *

فهرس المصادر المعتمدة في التحقيق

١ - الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكني والأنساب للحافظ ابن ماكولا . (ت٤٧٥هـ) .

تصحيح وتعليق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي . نشر محمد أمين دمج - بيروت .

٢ - التاريخ . للإمام يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) .

رواية الدوري .

ترتيب وتحقيق : د . أحمد محمد نور سيف . ط الأولى . نشر مركز البحث العلمي بمكة .

٣ - تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين (ت٣٨٥هـ) .

دراسة وتحقيق : د . عبد الرحيم القشقري . ط الأولى (١٤٠٩هـ) .

٤ - تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ) عن ابن معين .

تحقيق : د . أحمد محمد نور سيف . نشر دار المأمون للتراث .

٥ - التاريخ الكبير . للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) .

تصحيح : المعلمي . ط . مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد . عام (١٣٧٨هـ) .

٦ - تاريخ بغداد . للحافظ أبي بكر أحمد بن علي ، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) .

تنسيق وترقيم : محمد أمين الخانجي . ط الأولى . بمطبعة السعادة .

٧ - تحفة الأحوذي . للمباركفوري . (ت١٣٥٣هـ) .

نشر محمد عبد المحسن الكتبي . ط الثانية بمطبعة المدني .

٨ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف . للحافظ المزي . (ت ٧٤٢هـ) .

تصحيح وتعليق عبد الصمد شرف الدين . نشر الدار القيمة بالهند .

٩ - تذكرة الحفاظ . للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) .

تصحيح المعلمي . ط دار إحياء التراث العربي .

١٠ - تقريب التهذيب . للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) .

تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ط دار المعرفة بيروت - لبنان . ط الثانية.

١١ - التلخيص الحبير ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) .

تصحيح عبد الله هاشم اليماني . ط شركة الطباعة الفنية المتحدة .

١٢ - تهذيب التهذيب ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، (ت٨٥٢هـ) .
ط الأولى . بمطبعة دائرة المعارف النظامية - بالهند .

١٣ - الثقات . لابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ) . ط الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد ، ط الأولى عام (١٣٩٣هـ) .

١٤ - الثقات لابن شاهين (ت٣٥٨هـ) .

تحقيق السيد صبحي السامرائي . ط الأولى . نشر الدار السلفية .

١٥ - الجرح والتعديل . لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) .

تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، ط الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف .

١٦ - ديوان الضعفاء والمتروكين . للإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) .

تحقيق وتعليق الشيخ حماد بن محمد الأنصاري ، طـ مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة .

١٧ - سؤالات البرقاني للإمام الدارقطني .

تحقيق د . عبد الرحيم القشقري طـ الأولى بلاهور باكستان .

١٨ - سؤالات الحاكم للدارقطني .

دراسة وتحقيق موفق عبد الله . طـ الأولى مكتبة المعارف بالرياض عام (١٤٠٤هـ) .

١٩ - سير أعلام النبلاء . للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) .

تحقيق وتعليق ، شعيب الأرنؤوط ، ومحمد نعيم العرقسوسي . طـ الثالثة عام (١٤٠٦هـ) نشر مؤسسة الرسالة .

٢٠ - شذرات الذهب - لابن العماد الحنبلي - (ت١٠٨٩هـ) . طـ الأولى . دار الفكر للطباعة والنشر .

٢١ - صحيح الإمام مسلم (ت٢٦١هـ) بشرح الإمام النووي . طـ دار إحياء التراث العربي . بيروت .

٢٢ - الضعفاء والمتروكين ، للإمام النسائي (ت٣٠٣هـ) .

تحقيق بوران الضناوي ، وكمال الحوت طـ الأولى (١٤٠٥هـ) مؤسسة الكتب الثقافية .

٢٣ - الضعفاء الكبير ، للإمام العقيلي (ت٣٨٥هـ) .

تحقيق د . عبد المعطي قلعجي ، طـ الأولى دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٤ - طبقات المدلسين ، للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) .

مراجعة طه عبد الرؤف سعد . نشر مكتبة الكليات الأزهرية .

٢٥ - العبر للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) .

تحقيق ، أبو هاجر محمد السعيد بسيوني . ط الأولى - دار الكتب العملية - بيروت .

٢٦ - العلل ومعرفة الرجال - للإمام أحمد بن حنبل - (ت٢٤١هـ) .

نشر / المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع اسطمبول .

٢٧ - عون المعبود شرح سنن أبي داود . لشمس الحق العظيم آبادي .

ضبط عبد الرحمن محمد عثمان . نشر محمد عبد المحسن الكتبي .

٢٨ - فتح الباري - للحافظ ابن حجر العسقلاني .

ترقيم / محمد فؤاد عبد الباقي . ط المطبعة السلفية .

٢٩ - الكاشف - للإمام الذهبي .

تحقيق / عزت علي ، وموسى محمد علي ط الأولى النصر للطباعة .

٣٠ - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (ت٣٦٥هـ) .

نشر دار الفكر - بيروت .

٣١ - الكواكب النيرات - لابن الكيال (ت٩٣٩هـ) .

تحقيق / عبد القيوم عبد رب النبي . دار المأمون للتراث .

٣٢ - لسان الميزان - للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) .

نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات .

٣٣ - المجروحون ، للإمام ابن حبان (ت٣٥٤هـ) .

تحقيق محمود إبراهيم زايد . ط دار الوعي بحلب .

٣٤ - معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ، للإمام الذهبي .

تحقيق / أبو عبد الله إبراهيم سعيداي . دار المعرفة - بيروت .

٣٥ - من كلام أبي زكريا - رواية أبي خالد الدقاق .

تحقيق / د أحمد نور سيف - دار المأمون للتراث .

٣٦ - ميزان الاعتدال . للإمام الذهبي (ت٧٤٨ هـ) .

تحقيق : علي محمد البجاوي . ط دار إحياء التراث .

* * *